الإصرار على الخطأ
وأثره في مرويات الراوي

إعداد

د. نصار منصور محمد عبد الرحيم

أستاذ الحديث وعلومه المساعد في كلية أصول الدين والدعوة

جامعة الأزهر – فرع أسيوط

وجامعة الطائف

الإصرار على الخطأ وأثره في مرويات الراوي.

نصار منصور محمد عبد الرحيم.

القسم : الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر فرع أسيوط، مصر.

البريد الإليكتروني: NassarMansour.48@azhar.edu.e

الملخص:

تناول البحث مسألة خطأ الرواة وإصرارهم عليه وتأثير ذلك على ضبطهم، وبيان درجة مروياتهم، فبدأ البحث بالتعريف بالخطأ والإصرار عليه، ثم كيفية معرفة خطأ الراوي، وبيان أسبابه، وكيفية تجنب وقوعه في الحديث، وبيان أسباب الإصرار عليه، والفرق بين الإصرار على الخطأ والكذب، ثم بيان أنواع الخطأ في الحديث، فمنه الخطأ بحسب تعمده وعدمه، وبحسب موضعه، وبحسب تأثيره وعدمه، وبحسب الرجوع عنه والإصرار عليه، وبيان شروط قبول رواية المصرِّ على خطئه، ثم الفرق بين تصويب الخطأ والتلقين، ثم ختم البحث ببيان أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الخطأ ، الإصرار، مرويات، أثر، الراوي، الضبط.

Insistence on error and its impact on the narrator's narrations.

Nassar Mansour Mohammed Abdul Rahim.
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Da`wah - Al-Azhar University, Assiut Branch, Egypt.
Email: NassarMansour.48@azhar.edu.e

Abstract:
The research dealt with the issue of the narrators 'error and their insistence on it and the effect of that on their control, and the degree of their narratives, so the research began by defining the error and insisting on it, then how to know the narrator's mistake, explain its causes, how to avoid its occurrence in the hadith, explain the reasons for insisting on it, and the difference between insisting on error and lying, Then explaining the types of error in the hadith, from which the error is according to its deliberate and lack of it, according to its position, according to its influence and lack of it, and according to its reversal and insistence on it, and the explanation of the conditions for accepting the narration of the insist on his mistake, then the difference between correcting the mistake and indoctrination, then concluding the research with a statement of the most important results and recommendations.

Keywords: Error, Persistence, Narration, Impact, Narrator, Tuning.

مقدمة

الْحَمد لله وَحده مُسْتَحقّ الْحَمد ووليه، وصلواته وتسليماته على خيرته من خلقه وَصفيه، نَبينَا مُحَمَّد خَاتم الأنبياء والرُّسُل، الْمَبْعُوث بِأَفْضَل الْأَدْيَان والملل، وعَلى آله وصحبه مجيبي دَعوته ومصدقي كَلمته المتبعين لشريعته والمتمسكين بسنته، ومن اقتفى أثرهم وسار على هديهم إلى يوم الدين.

وبعد

فإن الخطأ طبع بشري لا يسلم منه أحد، إلا الأنبياء، ومن رحمة الله سبحانه أنه تجاوز عنه، قال النبي ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ قد تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ"(١).

---

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه – أبواب الطلاق – باب طلاق المكره والناسي (٣/ ١٩٩) ح ٢٠٤٣ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، وابن حبان في صحيحه – كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة ﷺ أجمعين – ذكر الإخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة (١٦/ ٢٠٢) ح ٧٢١٩ من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤ هـ– ١٩٩٣م، أنيس الساري (تخريج أحاديث فتح الباري) (٢/ ١٥٦٧)، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٢١٦) ح ٢٨٠١، وقال البيهقي: جَوَّدَ إسناده بشر بن بكر وهو من الثقات، السنن الكبرى (٧/ ٥٨٤) ح ١٥٠٩٤، وحسنه النووي، روضة الطالبين (٨/ ١٩٣)، وابن حجر، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث=

ورواة الحديث كغيرهم من البشر يطرأ عليهم الخطأ والنسيان في باب الرواية، فما سلم منه أحد من الحفاظ على اختلاف درجاتهم.

قال أبو عيسى الترمذي: "إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم"(١).

قال سفيان الثوري: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد".(٢)، وقال عبد الله بن المبارك: "ومَنْ يَسْلَمْ مِنَ الْوَهْمِ؟"(٣).

وقال يحيى بن معين: "لست أعجب مِمَّن يحدِّث فيخطئ إِنَّمَا الْعجب مِمَّن يُحدِّث فَيُصِيب"(٤).

=المختصر (١/ ٥١٠)، وقال أيضاً: أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان، أنيس الساري (تخريج أحاديث فتح الباري) (٢/ ١٥٦٦).

(١) العلل الصغير للترمذي (ص: ٧٤٦) محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٢) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٣) بإسنادٍ جيد، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ط: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (١/ ١٩١) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود– علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط: الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ١٣) ت ٥٢ تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، يريد بذلك أن الخطأ طبع بشري وليس أحد معصوم منه إلا النبي ﷺ.

وقال أيضاً: "من لم يخطئ فهو كذاب"(١).

ولما كان الخطأ أمر جُبِلَ الإنسان عليه، فقد كشف الأئمة النقاد عن وقوعه في الحديث، وبينوا للرواة مواضعه، فمنهم من استجاب ورجع عن خطئه، ومنهم من أصرَّ وأبى الرجوع، لذا وضع الأئمة شروطاً وقواعد للتعامل مع أخطاء الرواة، وبيان تأثيرها على الرواية، التي هي مصدر التشريع مع القرآن الكريم، وعليها تبنى الأحكام، ومنها يؤخذ الحلال والحرام.

وبيان خطورة الإصرار عليه، والذي قد يوقع مرتكبه في الكذب على النبي ﷺ الذي مآله النار، قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ"(٢).

لهذا أردت تسليط الضوء على خطأ الراوي والإصرار عليه وتأثير ذلك على الرواية.

** أسباب اختيار موضوع البحث:

من الأسباب التي دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع ما يلي:

---

(١) شرح علل الترمذي، السلامي (١/ ٤٣٦).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه – ك الجنائز – باب قول النبي ﷺ: "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه" إذا كان النوح من سنته " (٢/ ٨٠) ح ١٢٩١ تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، ومسلم في مقدمة صحيحه – باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ (١/ ١٠) ح ٤ من حديث المغيرة بن شعبة، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

١- رد كثيرٍ من المرويات بمجرد وقوع الخطأ من رواتها، دون تقييم درجة هذا الخطأ.

٢- تحرير معيار الخطأ الذي يقدح في ضبط الراوي، وما لا يقدح.

٣- بيان أن الإصرار على الخطأ لا يقدح في ضبط الراوي على عمومه.

**** أسئلة البحث**:

١- هل الخطأ يؤثر على ضبط الراوي.

٢- ما حكم روايات الراوي الذي يخطئ في الرواية.

٣- هل الإصرار على الخطأ يؤثر على ضبط الراوي.

**** مشكلة البحث**:

تتمثل مشكلة البحث في بيان مدى تأثير الخطأ والإصرار عليه على ضبط **الراوي، وعلى قبول مروياته**.

** أهداف البحث:

١- بيان أثر الخطأ على ضبط الراوي.

٢- بيان أثر الإصرار على الخطأ على ضبط الراوي وقبول مروياته.

**** الدراسات السابقة**:

لم أقف على دراسة وافية على حد علمي في موضوع البحث، وإن وجدت بعض الدراسات التي تحوم حوله ومنها:

١- إصلاح غلط المحدثين، لأبي سليمان الخطابي ت ٣٨٨هـ، حيث كشف عن الأخطاء التي تقع للمحدثين وبيان مواضعها.

٢- منهج تصويب الأخطاء في ضوء السنة النبوية، د. أين جاسم محمد الدوري، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، واكتفى فيه بمقومات منهج النبي ﷺ وأساليبه في تصحيح الأخطاء دون التعرض لمسألة البحث التي نحن بصددها.

** منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث السير على المناهج الآتية:

١- المنهج الاستقرائي: حيث قمت باستقراء وتتبع وجمع المسائل والأقوال التي تناول العلماء فيها خطأ الرواة والإصرار عليه، من خلال كتب الحديث وعلومه.

٢- المنهج الاستنباطي: بعد جمع المسائل والأقوال قمت باستنباط أحكام الأئمة على روايات الرواة الذين وقعت منهم أخطاء ومن أصروا عليها.

٣- المنهج الوصفي: حيث قمت بتحليل ما تضمنته أقوال الأئمة الواردة في إصرار الراوي على الخطأ، وتصنيفها.

خطة البحث

** **المقدمة**، واشتملت على أسباب البحث وأهميته.

** **المبحث الأول**: في التعريف بالخطأ والإصرار عليه وما يتعلق بهما، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالخطأ والإصرار لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: كيفية معرفة خطأ الراوي.

المطلب الثالث: أسباب خطأ الرواة.

المطلب الرابع: كيفية تجنب الخطأ في الحديث.

المطلب الخامس: أسباب الإصرار على الخطأ.

المطلب السادس: الفرق بين الإصرار على الخطأ والكذب.

** **المبحث الثاني**: أنواع الخطأ في الحديث، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الخطأ باعتبار تعمده وعدمه، وينقسم إلى قسمين:

١- خطأ متعمد.

٢- خطأ سهو أو جهل.

- حكم روايات الراوي إذا أخطأ عن جهل:

المطلب الثاني: الخطأ باعتبار موضعه، وينقسم إلى قسمين:

١- خطأ في السند:

- حكم رواية من أخطأ في السند.

٢- خطأ في المتن.

- حكم رواية من أخطأ في المتن.

المطلب الثالث: الخطأ باعتبار تأثيره وعدمه، وينقسم إلى قسمين:

١- خطأ يحتمل ولا يؤثر على ضبط الراوي:

٢- خطأ يؤثر على الراوي وترد من أجله روايته، ومن ذلك:

أ- إذا كان الراوي قليل الرواية، قليل الخطأ.

ب- إذا كان الراوي كثير الخطأ ولا يرجع عن خطئه.

المطلب الرابع: الخطأ باعتبار الرجوع عنه والإصرار عليه، وينقسم إلى قسمين:

١- أن يرجع عن خطئه.

٢- أن يصرَّ على خطئه، وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- أن يكون خطؤه فاحشاً.

ب- أن يكون خطؤه يسيراً.

ت- شروط قبول رواية المصرِّ على خطئه.

- الفرق بين بيان الخطأ وتصويبه وبين التلقين.

** الخاتمة: وتضمنت أهم النتائج والتوصيات.

** فهرس المراجع.

المبحث الأول

مفهوم الخطأ والإصرار عليه

المطلب الأول

التعريف بالخطأ والإصرار عليه لغةً واصطلاحاً:

الخطأ لغةً: نقيض الصواب[١]، قَالَ الليثُ: خطئ الرجُلُ خِطْئاً فَهُوَ خاطئ وأَخطأَ، إِذا لمْ يُصِبِ الصوابَ[٢].

وقال ابن الأثير: وأَخْطَأَ يُخْطِئُ، إِذَا سَلَك سَبيلَ الخطأ عَمْدا أَوْ سَهْوا.[٣]، وَيكون أَيْضا خطئ الرجلُ، إِذا تعمّد الخَطَأَ وَأَخْطَأَ يخطئ إخطاءً، إِذا لم يتعمّد الخَطَأَ فَهُوَ مخطئ.[٤]

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (١/ ٤٧) مادة "خطأ" تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ١٩٨٧م، مختار الصحاح، الرازي (ص: ٩٢) مادة "خطأ" تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

(٢) تهذيب اللغة، الهروي (٧/ ٢٠٧) مادة "خطأ" تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٢/ ٤٤) مادة "خطأ" تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٤) جمهرة اللغة، الأزدي (٢/ ١٠٥٥) مادة "خطأ" تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

واصطلاحاً: "ما ليس للإنسان فيه قصد".[١] وقال المناوي: "هو الزلل عن الحق عن غير تعمد بل عزم الإصابة، أو ود أن لا يخطئ".[٢]

أما الإصرار لغةً: مصدر صَرَرَ، وهو الْعَزْمُ عَلَى الشَّيْءِ.[٣]

وأكثر ما يستعمل الإصرار في المداومة على الذنب والعزم عليه، قال الجرجاني: الإصرار: الإقامة على الذنب والعزم على فعل مثله.[٤]

وقال أبو الهيثم: يُصِرّ إصراراً إِذا عَزَم على أَن يَمضي فِيهِ ولَا يَرجع.[٥]

---

(١) التعريفات، الجرجاني (ص: ٩٩) مادة "خطأ" تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي (ص: ١٥٦) عالم الكتب، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(٣) معجم مقاييس اللغة، الرازي (٣/ ٢٨٢) مادة "صَرَرَ" تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، المحكم والمحيط الأعظم، المرسى (٨/ ٢٦٤) مادة "صَرَرَ" تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، القاموس المحيط، الفيروزآبادى (ص: ٤٢٣) مادة "صَرَرَ"، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م، تاج العروس، الزبيدي (١٢/ ٣٠٧) مادة "صَرَرَ" تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (١/ ٥١٢) مادة "صَرَرَ" ط: دار الدعوة، لسان العرب، ابن منظور (٤/ ٤٥٣) مادة "صَرَرَ" دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

(٤) التعريفات، الجرجاني (ص: ٢٨).

(٥) تهذيب اللغة، الهروي (١٢/ ٧٦).

واصطلاحاً: "أن يبين للراوي أنه أخطأ، فيصرُّ أنه مصيب، ولا يرجع إذا بين له".(١)

المطلب الثاني
كيفية معرفة خطأ الراوي:

يمكن الوقوف على خطأ الراوي بطريقتين:

١- المخالفة والتفرد، بأن يخالف الثقات المتقنين في الرواية وينفرد عنهم، أو ينفرد بما ليس له أصل، وتعرف المخالفة والتفرد بجمع مروياته وعرضها على مرويات الثقات فإن وافقهم في مروياتهم فهو ضابط لما روى، وإن خالفهم في مروياتهم، فهو دليل على اختلال ضبطه.

قال ابن الصلاح: "يُعْرَفُ كَوْنُ الرَّاوِي ضَابِطًا بِأَنْ نَعْتَبِرَ رِوَايَاتِهِ بِرِوَايَاتِ الثِّقَات الْمَعْرُوفِينَ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ، فَإِنْ وَجَدْنَا رِوَايَاتِهِ مُوَافِقَةً - وَلَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى - لِرِوَايَاتِهِمْ، أَوْ مُوَافِقَةً لَهَا فِي الْأَغْلَبِ وَالْمُخَالَفَةُ نَادِرَةٌ، عَرَفْنَا حِينَئِذٍ كَوْنَهُ ضَابِطًا ثَبْتًا، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ كَثِيرَ الْمُخَالَفَةِ لَهُمْ، عَرَفْنَا اخْتِلَالَ ضَبْطِهِ، وَلَمْ نَحْتَجَّ بِحَدِيثِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".(٢)

---

(١) تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع (١/ ٤٦٤) ط: مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٠٦) تحقيق: نور الدين عتر، ط: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "إنما يستدل على حفظ المحدِّث إذا لم يختلف عليه الحفاظ".(١)

أي أنه يستدل على اختلال ضبط المحدِّث إذا اختلف عليه الحفاظ.

وقال الإمام مسلم في معرض بيانه لكيفية معرفة خطأ الراوي: "الجهة الأخرى: أن يروي نفرٌ من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسنادٍ واحدٍ ومتن واحد مجتمعين على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدَّث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد، أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذٍ أنّ الصحيح من الروايتين ما حدَّث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظاً على المذهب الذي رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم".(٢)

٢- امتحان حفظ الراوي واختباره، بأن تُلقى عليه أحاديث تُدْخَلُ ضمن رواياته؛ ليُنظَر: أيفطن لها أم يتلقنها؟ فإن تلقنها وحدَّث بها، عُرِفَ غلطه ووهمَه، وهذه الطريقة وإن اختلف الأئمة في جوازها، إلا أن بعضهم اعتبرها وسيلةً للكشف عن حال المحدِّثين، والتأكد من ضبطهم.

---

(١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ٤٣٥).

(٢) التمييز، الإمام مسلم (ص:١٧٢) تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط: مكتبة الكوثر، المربع – السعودية، ط٣، ١٤١٠هـ..

قال العراقي: "وقد يفعل اختباراً لحفظ المحدث، وهذا يفعله أهل الحديث كثيراً، وفي جوازه نظر إلا أنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثاً، وإنما يقصد اختبار حفظ المحدِّث بذلك، أو اختباره، هل يقبل التلقين، أم لا؟ وممن فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة"(١). وغيرهم من المحدثين.

المطلب الثالث

أسباب خطأ الرواة

الأصل في وقوع الخطأ من الرواة هو اختلال الضبط عندهم، وقد أجمل الأئمة الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ضبط الراوي في الآتي:

١- غفلة الراوي:

فالغفلة سبب قوي في وقوع الخطأ من الراوي، وقد بينها الإمامُ الحميديُّ بقوله: "أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويُحَدِّثُ بما قالوا، أو يُغَيِّرُهُ في كتابه؟ لقولهم، لا يَعْقِلُ فَرْقَ ما بين ذلك، أو يصحِّف تصحيفًا فاحشًا فَيَقْلِبُ المعنى، لا يعقل ذلك فَيُكَفُّ عنه، وكذلك من لُقِّنَ فَتَلَقَّن.(٢)

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، زين الدين العراقي (١/ ٣٢١) تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٢/ ٣٤) ط: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢م.

وهذا معناه أن يكون الراوي غير مدرك لما يحدث به ولا يميز بين الصواب والخطأ، ويمكن التفرقة بينها وبين فُحش الغلط "بأن فُحش الغلط يكون عند الأداء، والغفلة تكون عند التحمل عامة".(١)

قال أبو بكر الباقلاني: "وَمَنْ عُرِفَ بِكَثْرَةِ السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ وَقِلَّةِ الضَّبْطِ، رُدَّ حَدِيثُهُ".(٢)

٢- وَهَمُ الراوي:

وهو أن يحدِّث بما يغلب على ظنه متوهماً غير جازم أنه صواب، فيرسخ ذلك الوهم حتى يظنه حقيقة.(٣)

قال لي عبد الرحمن ابن مهدى: "احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فَهَذَا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الصِّحَّةُ فَهَذَا لَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ لَوْ تُرِكَ حَدِيثُ مِثْلِ هَذَا لَذَهَبَ حَدِيثُ النَّاسِ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ فَهَذَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ".(٤)

لذا أمر الأئمة بالاكتفاء بالقدر المتيقن إذا وهم الراوي أو شك في حديثه، حتى لا يتعرض للكذب على النبي ﷺ قال يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ: "إِذَا خِفْتَ أَنْ تُخْطِئَ فِي الْحَدِيثِ فَانْقُصْ مِنْهُ وَلَا تَزِدْ فِيهِ".(٥)

---

(١) شرح نزهة النظر، ابن عثيمين (ص: ٢٤٧) ط: مؤسسة محمد بن صالح العثيمين، ط١، ١٤٣٧هـ.

(٢) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٥٢).

(٣) ينظر: شرح نزهة النظر، ابن عثيمين (ص: ٢٤٩) بتصرف يسير.

(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم – باب بيان درجات رواة الآثار (٢/ ٣٧).

(٥) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٨٩).

٣- مخالفة الراوي للثقات:

فإن كان دأبُ الراوي مخالفة الثقات الأثبات، دلَّ هذا على عدم ضبطه، ووجب الطعن في روايته، أما إن كانت المخالفة قليلة ونادرة، فهذا لا يؤثر على ضبطه؛ ويحكم على الروايات التي انفرد بها بما يتناسب بحالها.

قال الإمام أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "شَرُّ الْحَدِيثِ الْغَرَائِبُ الَّتِي لَا يُعْمَلُ بِهَا وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا".(١)

ومعنى الغرابة هنا النكارة كما بينها بقوله: "لا تكتبوا الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء"(٢).

ثم وصفها بأنها نوع من أنواع الخطأ بقوله: "إِذَا سَمِعْتَ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ خَطَأٌ، أَوْ دَخَلَ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، أَوْ خَطَأٌ مِنَ الْمُحَدِّثِ، أَوْ حَدِيثٌ لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ".(٣)

وقال أيضاً: "إذا كان الحديث خطأً فهو غريب".(٤)

---

(١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح صـ١٥٧، وهذا أحد تعريفات الغريب، قال ابن رجب: "الحديث الغريب فهو ضد المشهور" شرح علل الترمذي ١/٤٠٦.

(٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٢).

(٤) وذلك عقب سؤاله عن حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس: (تردين عليه حديقته)، فقال: إنما هو مرسل – يعني أن من وصَله فقد أخطأ – فقيل لأحمد: إن ابن أبي شيبة زعم أنه غريب، فقال أحمد: صدق إذا كان الحديث خطأً فهو غريب) سؤالات حديثية (ص: ١٠١).

ومن أمثلة وصف المخالفة بالخطأ، واشتراط موافقته لغيره في قبول روايته، قول ابْنِ حِبَّان في حَمَّاد بْن وَاقد الصفار: "كثير الْخَطَأ لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذَا انْفَرد".(١)

وقال في إِبْرَاهِيم بْن مهَاجر بْن جَابِر البَجلِيّ: "كثير الْخَطَأ تسْتَحب مجانبة مَا انْفَرد من الرِّوَايَات".(٢)

وقال في مُحَمَّد بن سُلَيْمَان المَخْزُومِي: "كثير الْخَطَأ فَاحش الْوَهم لَا يُعجبنِي الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذا انْفَرد".(٣)

٤- سوء حفظ الراوي:

وذلك بأن يعتمد الراوي على حفظه في رواية الحديث دون كتابه وليس بتام الضبط، فربما أخطأ، قال أبو حاتم الرازي في جعفر بن برقان: "قَدِمَ جعفرُ بْنُ بُرْقان الكوفةَ ولَيْسَ مَعَهُ كُتُب، فَكَانَ يحدِّث مِنْ حِفظِه فيغلَطُ".(٤)

وقال في أيوب بن عتبة: "كَانَ أيُّوبُ قَدِمَ بَغْدَادَ، ولَمْ يكنْ مَعَهُ كتُبُهُ، وكَانَ يُحدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ عَلَى التَّوَهُّمِ فيغلَطُ، وَأَمَّا كتُبُهُ فِي الأَصْلِ فَهِيَ صحيحةٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِير".(٥)

---

(١) المجروحين، ابن حبان (١/ ٢٥٣) ت ٢٤٤ تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط: دار الوعي – حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

(٢) المجروحين، ابن حبان (١/ ١٠٢) ت ٩.

(٣) المجروحين، ابن حبان (٢/ ٢٦٠) ت ٩٤٠.

(٤) علل الحديث، عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم (٣/ ١٢٨) ت ٧٤٩، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

(٥) علل الحديث، ابن أبي حاتم (٣/ ٧٠٤) ت ١١٩٨.

وقال الدارقطني في أَبُي قِلابَةَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ محمد: "صَدُوق كثير الْخَطَأ فِي الْأَسَانِيد والمتون لَا يحْتَج بِمَا ينْفَرد ... كَأَنَّهُ يحدث من حفظه فكثرت الأوهام مِنْهُ ".(١)

وقال العقيلي في يُوسُفُ بْنُ أَسْبَاط: "كَانَ مِنَ الْعَابِدِينَ دَفَنَ كُتُبَهُ، فَحَدَّثَ بَعْدُ، مِنْ حِفْظِهِ بِأَحَادِيثَ مِنْهَا مَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَمِنْهَا مَا يُخْطِئُ فِيهِ".(٢)

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: ١٣١) س ١٥٠ تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط: مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٢) الضعفاء الكبير، العقيلي (٤/ ٤٥٤) ت ٢٠٨٤ تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: دار المكتبة العلمية – بيروت – ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، وسبب دفن كتبه أنه كان من العابدين الزهاد، وكان ذلك تورعاً، حيث كان المحدث في بداية حياته يسمع ويجمع كل ما تصل إليه يده من الأحاديث سواء كانت صحيحة أو ضعيفة، ويدونها في صحائف، وحينما يتقدم به العمر يخشى إن هو مات أن تقع تلك الصحائف في يد أحد لا يفرق بين الصحيح والضعيف فيحدث بها جميعاً، وحتى لا يتحمل جريرة ذلك كان يقوم بدفن كتبه تورعاً، ومنهم من كان يفعل ذلك تورعاً من طلب المنزلة بين الناس بالتحديث، لكن هذا الفعل أوقع الكثيرين منهم في الخطأ، حيث كان منهم من حدث بعد دفن كتبه فربما أخطأ وليس معه كتابه، فعيبوا بذلك، قال اللكنوري رحمه الله: "كانوا يرون أن حفظ الحديث وروايته فرض كفاية، وأن في غيرهم من أهل العلم من يقوم بالكفاية وزيادة، ويرون أن التصدي للرواية مع قيام الكفاية بغيرهم لا يخلو من حظ النفس بطلب المنزلة بين الناس، ثم لم يتصد يوسف للرواية بعد أن دفن كتبه ولكن كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويرغب في الطاعة ويحذر من المعصية، ويحض علي أتباع السنة وينفر عن البدعة، فربما احتاج لآي أثناء ذلك، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٧٤٧).

وقال ابن الجارود في المؤمل بن إِسْمَاعِيل: "كَانَ قد دفن كتبه وكَانَ يحدِّث حفظاً فيخطئ الْكثير".(١)

ولتحديد المعيار الذي يوصف به الراوي بأنه سيء الحفظ، يقارن ما أخطأ فيه بما أصاب، فيكون حال الراوي واحد من ثلاث:

الأول: أن يكون خطؤه أكثر من إصابته، فهذا يوصف بسئ الحفظ.

الثاني: أن يتساوى خطؤه مع إصابته، ويكون ذلك بالتقارب لصعوبة قياسه بنسبة مائة في المائة، وهذه الحالة والتي قبلها تضمنها تعريف الحافظُ ابنُ حَجَرٍ لسيء الحفظ، حيث عرَّفه بقوله: "مَنْ لم يَرْجَحْ جانبُ إِصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ".(٢)، فيفهم من كلامه أن سيء الحفظ يطلق على من غلب خطؤه على إصابته، أما إذا تساوى خطؤه مع إصابته فلا يوصف بسئ الحفظ، لكن تعقبه الشيخ ابن عثيمين بقوله: "والظاهر أنه سيء الحفظ إذا كان هذا الرجل إذا روى عشرة أحاديث أخطأ في خمسة، فأين الحفظ عند هذا؟! لا شك أنه سيء الحفظ، لكنه ليس كالذي إذا روى عشرة أحاديث أخطأ في ثمانية، وهو أشد".(٣)

---

(١) علل الأحاديث في صحيح مسلم، ابنِ الجَارُوْدِ (ص: ١٠٧) ع ٢٤ ، تحقيق: علي ابن حسن الحلبي، ط: دار الهجرة – الرياض.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر (ص: ١٢٩) تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط: مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٣) شرح نزهة النظر، ابن عثيمين (ص:٢٥٣).

الثالث: أن يكون خطؤه أقل من صوابه، وقد يكون قليلاً جداً، فهذا لا يدخل يوصف بسيء الحفظ. (١)

وعليه فيمكن تحديد معيار وصف الراوي بسيء الحفظ إذا زاد خطؤه على صوابه أو تساوى معه.

فغفلة الراوي ووهمه، ومخالفته للثقات، وسوء حفظه، كل هذه العوامل تؤدي إلى الخطأ في الحديث، لذا عدها الأئمة من الأسباب التي تخل بضبط الراوي وتطعن في روايته.

المطلب الرابع
كيفية تجنب الخطأ في الحديث:

حتى يتجنب الراوي الخطأ في الحديث فلابد أن يكتمل عنده الضبط بقسميه، ضبط الصدر "بأن يكون الراوي حازمَ الفؤاد، يقظًا، غير مغفل لا يُميز الصواب من الخطأ؛ كالنائم، أو الساهي، إذ الموصوف بذلك لا يحصل الركون إليه، ولا تميل النفس إلى الاعتماد علي"(٢)، وضبط الكتاب بصيانته وحفظه من التغيير والتحريف بحيث يأمن عليه من وقت تحمله إلى وقت الأداء(٣).

---

(١) شرح نزهة النظر، ابن عثيمين (ص:٢٥٣).
(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ٣).
(٣) ينظر: نزهة النظر، ابن حجر (ص: ٢٩).

المطلب الخامس
أسباب الإصرار على الخطأ:

من دوافع الإصرار على الخطأ وعدم الرجوع عنه ما يلي:

١- العناد أو الاستكبار، وهذا يؤدي بصاحبه إلى الكذب في الحديث، وترك روايته، قال ابن حبان: "ومنهم من أدخل عليهم شيء من الحديث وهو لا يدري، فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدِّث به، آنفاً من الرجوع عما خرج منه، وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله، فإن سلم في أول وهلةٍ وهو لا يعلم ما يحدِّث به ثم علم وحدَّث بعد العلم بما ليس من حديثه وإن كان شيئاً يسيراً، فقد دخل في جملة المتروكين لتعديه ما ليس له".(١)

وقال ايضاً: "ومنهم من سبق لسانه حتى حدَّث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه وتمادى في روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، من كان هكذا كان كذاباً، ومن صحَّ عليه الكذب استحق الترك".(٢)

وقال السخاوي: "إِذَا كَانَ عَدَمُ رُجُوعِهِ عِنَادًا مَحْضًا مِنْهُ، لَا حُجَّةَ لَهُ

---

(١) المجروحين، ابن حبان (٧٨/١).
(٢) المجروحين، ابن حبان (٧٨/١).

فِيهِ، وَلَا مَطْعَنَ عِنْدَهُ يُبْدِيهِ، فالْقَوْلُ بِسُقُوطِ رِوَايَاتِهِ وَعَدَمِ الْكِتَابَةِ عَنْهُ".[1]

٢- ثقة الراوي بنفسه، واعتماده على حفظه وكتابه، كأن يكون تلقى الحديث عن شيخه، وتأكد له أنه دوَّنه في كتابه كما أخذه، فمثل هذا لا يؤثر الخطأ على ضبطه، وإن كان من الأولى له النظر في حال الحديث، ومقارنته بروايات الثقات، ومن أمثلة ذلك ما وقع لـــ (محمد بن غالب تمتام) فقد سُئِلَ عنه الدارقطني فقال: "ثقةٌ، لكنه وَهِمَ في أحاديثَ؛ منها: أنه حدَّث عن محمَّدِ بنِ جعفرٍ الوَرْكانيِّ، عن حمادِ بنِ يحيى الأَبَحِّ، عن ابنِ عَونٍ، عن ابنِ سيرينَ، عن عمرانَ بنِ حُصينٍ؛ أن النبيَّ ﷺ قال: "شَيَّبَتْنِي هُودٌ وأَخَوَاتُها"[2]، فأنكر عليه موسى بنُ هارونَ وغيرُه، فأخرج أصلَه، وجاء إلى إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي فأوقَفَهُ عليه، فقال: رُبَّما وقع على الناسِ الخطأُ في الحداثةِ، ولو تركتَه لم يضرَّكَ، فقال: أنا لا أرجعُ عمَّا في أصلِ كتابي".

ثم بين الدارقطني سبب وهمه فقال: "وذاك أنَّ الوَرْكانيَّ حدَّث بهذا الإسنادِ عن عمرانَ بنِ حُصينٍ، عن النبيِّ ﷺ: (لا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي (٢/ ١١٠).
(٢) أخرجه الخطيب في تاريخه (٣/ ٣٦٣)، وابن عساكر في تاريخه (٤/ ١٧٥) ت ٩٩٥، وابن مردويه في تفسيره كما في تخريج أحاديث الكشاف، الزيلعي (٢/ ١٤٩) ح ٦١٦ تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط: دار ابن خزيمة – الرياض، ط١، ١٤١٤هـــ.

الخَالِق) وحدَّث على إِثْرِهِ عن حمادِ بنِ يحيى الأبحِّ، عن يزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: "شَيَّبَتْنِي هُودٌ ..."؛ فيُشبِهُ أن يكونَ كتب إسنادَ الأولِ ومتنَ الأخيرِ، وقرأه على الوَرْكانيِّ، فلم يَتَنَبَّهْ".

ثم ذكر أن إصرار تمتام على روايته لا يؤثر على ضبطه، بقوله: "فأما لزومُ تمتامٍ كتابَه وتَثَبُّتُه فلا يُنكَرُ، ولا يُنكَرُ طلبُه وحرصُه على الكتابةِ، ولا بأسَ به".(١)

وحكم موسى بن هارون على رواية "شيبتني هود" بالوضع، ثم قيَّد الذهبي الوضع بقوله: "يُرِيْد مَوْضُوْع السَّنَد لَا الْمَتْن".(٢)

قلت: وذلك لأن المتن صحَّ من طرق أخرى.(٣)

المطلب السادس

الفرق بين الإصرار على الخطأ والكذب:

يمكن التفرقة بين الإصرار على الخطأ والكذب، بأن المصرَّ على الخطأ قد يكون ضابطاً، ولا يسقط ضبطه، كأن يكون إصراره ناشئاً عن ثقته بنفسه أو اعتماداً على حفظه وكتابه، فهذا لا يطعن في ضبطه، ولا يؤثر على

---

(١) ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٩١ – ٢٩٢) س ٣٥٠.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (١٣/ ٣٩١) ت ١٨٨.

(٣) منها رواية عبد الله بن عباس أخرجها الترمذي في سننه – أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ – بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ الوَاقِعَةِ (٥/ ٢٥٥) ح ٣٢٩٧، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٧٤) ح ٣٣١٤ وقال: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

مجموع رواياته، ويقتصر النظر على ما أصرَّ عليه فقط من الروايات، أما الكذاب فتسقط عدالته وضبطه معاً وترد جميع رواياته، ويكفيه أنه تعمد الكذب على النبي ﷺ، فالكذب عقوبته واضحة بيِّنة كما ورد في الحديث (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ)[1] بخلاف الإصرار على الخطأ، فإنه لم يرد فيه نصٌّ صريح.

(١) حديث صحيح: تقدم تخريجه.

المبحث الثاني
أنواع الخطأ في الحديث

الخطأ في الحديث ينقسم إلى عدة أقسام:

أولاً: باعتبار تعمد الخطأ وعدم تعمده.

ثانياً: باعتبار موضعه.

ثالثاً: باعتبار تأثيره وعدمه.

رابعاً: باعتبار من يقع منه.

خامساً: باعتبار رجوع المخطئ وعدم رجوعه.

المطلب الأول
الخطأ باعتبار تعمده وعدمه

وينقسم إلى قسمين:

قال ابن تيمية رحمه الله: "الخطأ في الخبر يقع من الراوي؛ إما عمدًا أو سهوًا"(١).

١- خطأ متعمد: وهذا يطعن في ضبط الراوي، إلا إذا كان لاختبار ونحوه كما حدث مع بعض الأئمة.

ومن ذلك ما وقع لصالح جزرة لما أراد أن يختبر حفظ محمد بن يحيى الذهلي قال صالح: "لَمَّا خَرَجْتُ مِنَ الرَّيِّ قُلْتُ لِفَضْلِكَ(١): عَمَّنْ أَكْتُبْ

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٨/ ٤٥) تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

بِنَيْسَابُورَ؟ قَالَ: إِذَا قَدِمْتَ نَيْسَابُورَ فَانْظُرْ إِلَى شَيْخٍ بَهِيٍّ حَسَنِ الْوَجْهِ، حَسَنِ الثِّيَابِ، رَاكِبًا حِمَارًا، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فَاكْتُبْ عَنْهُ، فَإِنَّهُ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ فَائِدَةً، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ نَيْسَابُورَ اسْتَقْبَلَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى فَعَرَفْتُهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَذَهَبْتُ مَعَهُ وَانْتَخَبْتُ عَلَيْهِ مَجْلِسًا، وَقرأتهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَغْتُ قُلْتُ لَهُ: أَفَادَنِي الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ الرَّازِيُّ حَدِيثًا عَنْكَ عِنْدَ الْوَدَاعِ لأَسْمَعَهُ مِنَ الشَّيْخِ. فَقَالَ: هَاتِ، فَقُلْتُ: حَدَّثَكُمْ سعيد بن عامر، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "هَذَا خالي فليرني امْرُؤٌ خَالَهُ"(٢) فقال محمد بن يحيى: من ينتخب مثل هذا الانتخاب

---

(١) هو الحافظ أبو بكر الفضل بن العباس الرازي، المعروف بفضلك الصائغ توفي سنة ٢٧٠ هـ، نزهة الألباب في الألقاب، ابن حجر (٢/ ٧١) ت ٢١٥٩ تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، ط: مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (١٢/ ٣٦٣) ت ٦٨٠٣ تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

(٢) حديث أنس بن مالك ﷺ أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٩٦) ح ٥٥٠٢ وسكت عنه الحاكم والذهبي، والحديث عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: أَقْبَلَ سَعْدٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "هَذَا خَالِي فَلْيُرِنِي امْرُؤٌ خَالَهُ" أخرجه الترمذي في سننه (٦/ ١٠٥) ح ٣٧٥٢ وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ، والحاكم في المستدرك (٣/ ٥٦٩) ح ٦١١٣، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٤٢) ح ٢٠٤٩، ٢٠١٠١، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٤٤) ح ٣٢٣، وفي مسند الشاميين (٢/ ١١٤) ح ١٠١٨، وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين (ص: ١١٠) ح ١١٦.

ويقرأ مثل هذه القراءة يعلم أن سعيد بن عامر لا يحدث بمثل هذا الحديث؟ فقال صالح: نعم، حدثكم سعيد بن واصل".

قال الخطيب البغدادي: "قصد صالح امتحان محمد بن يحيى في هذا الحديث لينظر أيقبل التلقين أم لا، فوجده ضابطاً لروايته، حافظاً لأحاديثه، محترزاً من الوهم، بصيراً بالعلم"(١).

ومنه أيضاً قصة محدثي بغداد حينما أرادوا اختبار حفظ الإمام البخاري، وقلبوا أسانيد ومتون مائة حديث، فرد الإمام البخاري كل حديث إلى إسناده.(٢)

والخطأ المتعمد لغير الاختبار ألحقه شيخ الإسلام ابن تيمية بالكذب، لذا ذكر أسباب الكذب عقب ذكره أسباب سهو الراوي حيث قال: "وتعمد الكذب له أسباب: أحدها: الزندقة والإلحاد في دين الله ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (٣)، وثانيها: نصرة المذاهب والأهواء، وهو كثير في الأصول والفروع والوسائط، وثالثها: الترغيب والترهيب لمن يظن جواز ذلك، ورابعها: الأغراض الدنيوية لجمع الحطام، وخامسها: حب الرياسة بالحديث الغريب.

---

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٤/ ١٨٥) ت ١٨٦٤.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (٢٠/٢)، البداية والنهاية، ابن كثير (٢٥/١) تحقيق: علي شيري، ط: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨م، هدي الساري، ابن حجر (٢٠٠/٢).

(٣) سورة التوبة: آية (٣٢).

وقال الشيخ أبو شهبة في شرحه لكلام النووي، في تعمد الإدراج وهو من أنواع الخطأ: "وأما ما كان من الراوي عن عمدٍ فإنه حرام كله على اختلاف أنواعه باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول وغيرهم، لما يتضمن من التلبيس والتدليس، ومن عزو القول إلى غير قائله، قال السمعاني: "من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين"(١).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: قلت أو قيل لِشُعْبَةَ: "مَنِ الَّذِي يُتْرَكُ الرِّوَايَةُ عَنْهُ؟ قَالَ: إِذَا أَكْثَرَ عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَمْ يُعْرَفْ مِنَ الْمَعْرُوفِينَ مِنَ الرِّوَايَةِ، أَوْ أَكْثَرَ الْغَلَطَ، أَوْ تَمَادَى فِي غَلَطٍ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى خِلَافِهِ، أَوْ يُتَّهَمُ بِكَذِبٍ، أَمَّا سِوَى مَنْ وَصَفْتُ فَأَرْوِي عَنْهُمْ"(٢).

٢- خطأ سهو أو جهل:

وله أسباب ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: "وَالسَّهْو لَه أَسْبَابٌ: أَحَدُهَا: الِاشْتِغَالُ عَنْ هَذَا الشَّأْنِ بِغَيْرِهِ فَلَا يَنْضَبِطُ لَهُ كَكَثِيرِ مِنْ أَهْلِ الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ، وَثَانِيهَا: الْخُلُوُّ عَنْ مَعْرِفَةِ هَذَا الشَّأْنِ، وَثَالِثُهَا: التَّحْدِيثُ مِنْ الْحِفْظِ؛ فَلَيْسَ

---

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة (ص: ٣١٤) ط: دار الفكر العربي، وينظر: التقريب والتيسير، النووي (ص: ٤٦) تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (١/ ٣٢٢) تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: دار طيبة، وينظر: شرح ألفية السيوطي، أحمد شاكر (صـ٤١).

(٢) الضعفاء الكبير، العقيلي (١/ ١٣).

كُلُّ أَحَدٍ يَضْبِطُ ذَلِكَ، وَرَابِعُهَا: أَنْ يُدْخِلَ فِي حَدِيثِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ وَيُزَوِّرَ عَلَيْهِ، وَخَامِسُهَا: أَنْ يَرْكَنَ إِلَى الطَّلَبَةِ فَيُحَدِّثُ بِمَا يَظُنُّ أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِهِ، وَسَادِسُهَا: الْإِرْسَالُ وَرُبَّمَا كَانَ الرَّاوِي لَهُ غَيْرِ مَرْضِيٍّ، وَسَابِعُهَا: التَّحْدِيثُ مِنْ كِتَابٍ؛ لِإِمْكَانِ اخْتِلَافِهِ"(١).

ويندرج فيه إذا وقع الخطأ من الشيوخ فيرويه الراوي كما سمعه، ومن ذلك تفسير الإمام يحيى بن معين الخطأ في مرويات محمد بن حميد بن حيان الرازي، فقال: "ابن حميد ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدِّث بها ليس هو من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدِّث عنهم"(٢).

- حكم روايات الراوي إذا أخطأ عن جهل:

أما عن حكم الراوي إذا أخطأ عن جهلٍ، فهو أولى بالسقوط، قال التاج التبريزي: "وأما إذا كان عن جهلٍ فأولى بالسقوط؛ لأنه ضم إلى جهله إنكاره الحق"(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٨/ ٤٧).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٧/ ٢٣٢) ت ١٢٧٥ ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٢٧١ هـ – ١٩٥٢م.

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي (٢/ ١١٠) تحقيق: علي حسين علي، ط: مكتبة السنة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

المطلب الثاني

الخطأ باعتبار موضعه، وينقسم إلى قسمين:

١- خطأ في السند:

وهو أهون وأخفُّ ضررًا من الخطأ في المتن؛ ولذا فإن أئمة النقد لا يطعنون في الراوي ولا يتهمونه بسوء الحفظ لمجرد خطئه في أسماء الرجال؛ ما دام أنه يحفظ المتون ويتقنها، قال الدارقطني في العلل: "كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيرًا لتشاغله بحفظ المتون".(١)

وقال الإمام أحمد: "أَخطَأ شُعْبَة فِي حَدِيث عَليّ بن زيد عَن يُوسُف بن مهْرَان، فَقَالَ: يُوسُف بن مَاهَك، وَهُوَ خطأ؛ إِنّمَا هُوَ ابن مِهْرَان".(٢)

وقال – أيضاً –: "حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا شعبة عن أبي بكير عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ، قال: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكثر يستاك وَهُوَ صَائِم من عُمَر"(٣)،

---

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٦) ت ٥٩٠، ط: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ١٥٧) ت ١٨٥٩، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط: دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٢٠١) ح ٧٤٨٥، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٢٩٥) أثر ٩١٥٠ تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط. مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، والبخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٥٨) ت ٧٠٨ ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٤٢)، والدولابي في الكنى والأسماء (٣/ ١١٠٧) ح ١٩٣٥ تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: دار ابن حزم بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م، والبيهقي في السنن الكبرى=

=(٤/٤٥٣) أثر ٨٣٢٩ جميعهم من رواية "أَبِي نَهِيكٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْر" تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، وأورده أبو عبيد في غريب الحديث (٣/ ٣٦٥) مادة [ذَوَى].

وهذا الحديث في إسناده: «أبو نَهيك»، وقد اختلف في اسمه، فقد ترجم له البخاري في «التَّاريخ الكبير» (٢/ ١١٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل» (٢/ ٤٠٦)، وابن حبَّان في «الثِّقات» (٦/ ١٠٧)، فسمَّوه :بُكيرًا»، وقال البخاريُّ وابن أبي حاتم: «سمَّاه جريرُ بن عبد الحميد»، ونقل البخاريُّ عن شعبةَ أنَّه روى عنه مرَّةً فسمَّاه كذلك أيضًا.

لكن قال الفسوي بعدما أخرج الحديث: «أبو نَهيك: اسمه" القاسم بن محمد"، سمَّاه غير سفيان»، وهذا الاسم حكاه البخاريُّ في «التَّاريخ الكبير» (٢/ ١١٦)، وابن أبي حاتم (٢/ ٤٠٦) قولًا ثانيًا في ترجمة «بُكيرٍ، أبي نهيك»، فذكراه بصيغة التَّمريض: «ويقال: إن اسمه القاسم بن محمد»، وعقد البخاريُّ له ترجمةً ثانيةً في (٧/ ١٥٨)، فسمَّاه «القاسم بن محمَّد»، وترجم له ابن أبي حاتم ثانيةً (٧/ ١١٩) بهذا الاسم، وأسند إلى ابن معينٍ (وهو في رواية الدُّوري ٣/ ١٥٠) أنَّه قال: «أبو نهيك الكوفيُّ اسمه القاسم بن محمَّد»، وذكره الحافظ ابن حجر في «الكنى» من «التَّقريب» (ت ٨٤٢٠) –تبعًا لأصوله–، وقال: «اسمه: القاسم بن محمد»، وحكى ابن عبد البرِّ في «الاستغناء» (ص٧٥٦) قولًا ثالثًا يجمع بين القولين المذكورين، وهو أنَّ "بكيرًا" لقبٌ له، و"القاسم بن محمد" اسمه، ولم يسمِّ قائله، ولم أره لغيره.

وأبو نَهيك هذا قال فيه ابن حجر في «التَّقريب»: «مقبول...، تمييز»، إذ لم يخرَّج له في «السِّتة» شيءٌ، وقول الحافظ: «مقبول» فيه قصورٌ في الحكم، وإنَّما حمله عليه ما في أصله «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٥٦)، إذ لم يذكر المزِّي سوى ذكر ابن حبان له.

=مع أنه قد روى عنه جمعٌ من الثِّقات الكبار، وتقدَّم ذكر رواية شعبة عنه، وقال أبو حاتم –كما في «الجرح والتَّعديل» لابنه (٧/ ١١٩)–: «روى عنه: منصور،=

قَالَ أَبِي: وَإِنّمَا هُوَ أَبُو نَهِيكٍ فَأَخْطَأَ شُعْبَة فِيهِ فَقَالَ: أَبُو بُكير"[1].

وقال – أيضًا –: "أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة فقال: مالك بن عرفطة، وأخطأ أيضاً في سَلْمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فقال عبد الله بن يزيد في حديث (الشِّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ)[2] قلب اسمه، وأخطأ شعبة في اسم أبي الثورين[1] فقال أبو السوار، وإنما هو أبو الثورين".[2]

=ومِسعر، والثَّوري، وجرير بن عبد الحميد»، وقال ابن أبي حاتم: «روى عنه: الحسن بن صالح، وشَريك».

ووثَّقه غيرُ واحدٍ، قال فيه ابن معين في «التَّاريخ» (رواية الدوري ٣/ ٥١٠): «ثقة»، ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل» (٧/ ١١٩) أنَّ أبا زرعة الرازي سئل عنه؟ فقال: «كوفيٌّ ثقة»، وذكره البخاريَّ في «التَّاريخ» (٧/ ١٥٨)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو إلى الثِّقة أقرب –إن شاء الله–، فإسناد هذا الأثر قويٌّ.

فالسواك للصائم مشروع، وما ورد في النَّهي عن السِّواك للصَّائم: فلم يرو عن الصَّحابة ما يدلُّ على كراهيته، سوى حديث أبي هريرة ﷺ في خلوف فم الصائم، لكن في إسناده: "عمر بن قيسٍ" وهو متروك.

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، الإمام أحمد (٢/ ١٧١) ت ١٩٠٣.

(٢) هو حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَكْرَهُ الشِّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ" أخرجه مسلم في صحيحه – ك الإمارة – باب ما يكره من صفات الخيل (٣/ ١٤٩٤) ح ١٨٧، وأبو داود في سننه – كتاب الإمارة – باب ما يكره من الخيل (٣/ ٢٣) ح ٢٥٤٧ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، والترمذي في سننه – أبواب الجهاد عن رسول الله ﷺ – باب ما جاء ما يكره=

ولم تؤثر تلك الهنات التي ذكرها الإمام أحمد في ضبط الإمام شعبة، وذلك لأنّ الخطأ في الأسماء أخف وأهون من الخطأ في المتن، فضلاً عن أن شعبة معدود من أئمة هذا الشأن، وروى الألاف من الأحاديث، التي لا تذكر تلك الأخطاء بجانب كثرة ما روى، كما أنه كان متقنًا للمتون.

=من الخيل (٤/ ٢٠٤) ح ١٦٩٨ تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م، والنسائي في سننه – كتاب الخيل – الشكال في الخيل (٦/ ٢١٩) ح ٣٥٦٦ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ومعنى الشِّكَالَ: "أَنْ تَكُونَ ثَلَاثُ قَوَائم مِنْ الخيل مُحجَّلةً وَوَاحِدَةٌ مُطْلَقة، لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي ثَلَاثِ قَوَائِمَ غَالِبًا، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَكُونَ الْوَاحِدَةُ مُحجَّلة وَالثَّلَاثُ مُطْلقة، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى يَدَيه وإِحْدَى رِجْليه مِنْ خلافٍ مُحجَّلَتين، وَإِنَّمَا كَرِهه لِأَنَّهُ كالمَشْكُول الذي عليه الشِّكال وهو القَيْد، وَيُمْكِنُ أَنْ يكُونَ جَرَّب ذَلِكَ الجِنْس فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَجابَة، وَقِيلَ: إِذَا كانَ مَعَ ذَلِكَ أَغَرَّ زالَت الْكَرَاهَةُ لِزَوال شِبْه الشِّكَالِ، النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٢/ ٤٩٦) مادة [شَكَلَ]، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، أبو عمر الأصبهاني (٢/ ٢١٦) مادة [شَكَلَ] تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة، ط١.

(١) أبو الثَّورَيْن: اسمُه محمَّدُ بنُ عبدِالرحمنِ القرشيُّ، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٧/ ٣٢٣) ت ١٧٤٠، الثقات، ابن حبان (٥/ ٣٧٥) ت ٥٢٧٥ طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، ط: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ه١٩٧٣م.

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، الإمام أحمد (١/ ٥١٥) ح ١٢١٠.

- حكم رواية من أخطأ في السند:

قال أسطيري جمال: "التصحيف في الأسماء أهون منه في المتون، وإن كان الكل يشعر بقلة الضبط، فليس من الإنصاف أن ترد روايته، وإنما يجنب ما صَحَّفَ فيه، ويقبل ما أصاب فيه ووافق الثقات ..."(١).

٢- خطأ في المتن:

بأن يقع في متن الحديث كالتصحيف(٢)، والإدراج(٣)، والقلب(٤)،

---

(١) التصحيف وأثره في الحديث والفقه، أسطيري جمال (ص:٨٤).

(٢) التصحيف لغةً: التغيير، وهو تغيير اللفظ فيتغير معناه، وأصل التصحيف الخطأ، "يقال: صَحَّفَهُ، فَتَصَحَّفَ أي غيّره فتغير حتى التبس"، واصطلاحاً: "تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط"، ينظر: تاج العروس (٥٩٥٣/١) مادة [صَحَفَ]، المصباح المنير (٣٣٤/١) مادة [صَحَفَ]، لسان العرب (١٨٦/٩) مادة [صَحَفَ]، المنهل الروي (ص: ٥٦)، تدريب الراوي (١٩٤/٢)، قواعد التحديث (١٢٦/١).

(٣) الإدراج لغةً: الإدخال، واصطلاحاً: "الحديث الذي فيه زيادة ليست منه"، ينظر: تاج العروس (٥٥٦/٥) مادة [دَرَجَ]، لسان العرب (٢٦٦/٢) مادة [دَرَجَ]، توضيح الأفكار (٥٠/٢)، التقريرات السنية (ص: ٩٤)، بلوغ الآمال (١٨٩/٢)، التقييد والإيضاح (١٢٧/١)، فتح المغيث (٢٤٤/١)، تدريب الراوي (٢٦٨/١)، التوضيح الأبهر (ص: ٥٦).

(٤) القلب لغةً: "تبديل شيء بآخر"، واصطلاحاً: "الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً بآخر، في السند أو المتن سهواً أو عمداً"، ينظر: القاموس المحيط (ص: ١٦٢) مادة [قَلَبَ]، تاج العروس (٨٧٢/١) مادة [قَلَبَ]، مختار الصحاح (ص:٥٦٠)=

والشذوذ[١]، والنكارة[٢] ونحوها.

=مادة [قَلَبَ]، لسان العرب (٦٨٥/١) مادة [قَلَبَ]، منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٤٣٥) ، بلوغ الآمال (٢٠٤/٢).

(١) الشذوذ لغةً: اسم مفعول من شذَّ إذا انفرد عن الجماعة، أو ندر بمعني قلَّ، واصطلاحاً: تباينت أقوال العلماء في صفته، فعرفه الشافعي بقوله: "هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس"، ووافقه جماعة من علماء الحجاز، وقال الخليلي وتبعه أبو عبد الله الحاكم: "الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة، أو غيره فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به"، لكن هذا التعريف يُشْكِل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط، وما ذهب إليه الشافعي، هو الذي ارتضاه المحققون من أئمة الحديث، واعتمدوه في مصنفاتهم، لأن العدد الكثير أولي بالحفظ من الواحد، قال ابن الصلاح رحمه الله: "إن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً "، وقال الحافظ ابن حجر: "فإن خُولِف بأرجح فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ ومع الضعف الراجح المعروف ومقابله المنكر"، ينظر: القاموس المحيط (ص:٤٢٧) مادة [شَذَّ]، تاج العروس (٤٢٣/٩) مادة [شَذَذ] "، مختار الصحاح (ص: ٣٥٤) مادة [شَذَّ]، لسان العرب (٤٩٤/٣) مادة [شَذَّ]، معرفة علوم الحديث (ص: ١٨٣)، تدريب الراوي (٢٣٢/١)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلي القزويني (١٧٦/١)، مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٤)، نخبة الفكر (ص:١٣).

(٢) النكارة لغةً: بمعنى الجحود، وهو ضد المعروف، واصطلاحاً: تفاوتت أقوال العلماء في تعريفه، وأشهر هذه التعريفات:

أ – أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه المقبول، وهذا ما اعتمده الحافظ ابن حجر وارتضاه، واستقر عليه العمل بعد ذلك.

ب – وقيل المنفرد المخالف لما رواه الثقات. =

فمثال خطأ الراوي بسبب التصحيف: ما سمعه عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه يقول: "وَذَكَرَ يَحْيَى بْنَ آدَمَ فَقَالَ: أَخْطَأَ فِي حَدِيثِ ابن مُبَارَكٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ كَعْبٍ قَالَ: (قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ أَنَا أَشُجُّ وأداوي) قَالَ يحيى بن آدم: وَأَخْطَأَ خَطَأً قَبِيحًا فَقَالَ: (أَنَا أَسْحَرُ وَأُدَاوِي)".[1]

ووقع ليحيى أيضاً تصحيف حديث "لا غرر في الإسلام" إلى: "لا غُرْل في الإسلام"، فأفسد الحديث، وقلب معناه؛ فإن "الغرل" عدم الاختتان[2]، وهو

=ت – التسوية بينه وبين الحديث الشاذ، وهو ما ذهب إليه ابن الصلاح، والشاذ هو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه من هو أوثق منه.

ث – الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه.

ج – أطلقه الإمام أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيدخل فيه الغريب والفرد المطلق، ينظر: القاموس المحيط (ص: ٦٢٧ مادة [نَكَرَ]، لسان العرب (٢٣٢/٥) مادة [نَكَرَ]، تاج العروس (٣٥٧١/١) مادة [نَكَرَ]، مختار الصحاح (ص: ٦٨٨) مادة [نَكَرَ]، المصباح المنير (٦٢٥/٢)، نخبة الفكر (ص: ١٣)، التوضيح الأبهر (٤٧/١)، قواعد في علوم الحديث (ص: ٤٢)، النكت على مقدمة ابن الصلاح (١٥٥/٢)، التقييد والإيضاح (١٠٥/١)، منظومة البيقوني، لعمر بن محمد البيقوني (ص: ١)، تدريب الراوي (٢٣٩/١)، تدريب الراوي (٢٤٠/١)، نخبة الفكر (ص: ١٧)، المنهل الروي (ص: ٥١)، الشذا الفياح (١٨٥/١)، الرفع والتكميل (ص: ٢٠٢)، (المقنع ص: ١٧٩).

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، الإمام أحمد (٣/ ١٦٣) ح ٤٧٣٠، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٢) ح ٢٣٤٢٢ عن المعتمر عن ابن المبارك، وإسناده صحيح إلى كعب ﷺ.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٣/ ٣٦٢) مادة [غَرَلَ].

بخلاف "الغرر" الذي هو الجهالة في البيع.[١]

روى الإمام أحمد بسنده عن الْمُغيرَة بن شُعْبَة قال: "لَا غرر فِي الْإِسْلَام" قَالَ أَبُو عبد الرَّحْمَن: وَقَالَ يحيى بن آدم "لَا غرل فِي الْإِسْلَام".[٢] (تخريج الحديث والحكم)

وقد يخطأ الراوي بسبب الإدراج ومن ذلك: حديث ابن مسعود في التشهد قال: "أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بيدي وعلمني التشهد، التحيات لله.. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فاقعد"[٣] فقد رواه زهير بن معاوية عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُرِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ عَنْ عَلْقَمَةَ عن ابن مسعود مرفوعاً كله، وهذا خطأ لأن قوله: "فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ قَضَيْتَ صلاتك..إلخ" لَيْسَ مِنْ كَلامِ النَّبِيِّ ﷺ بَلْ هُوَ قول ابن مسعود أدرجه بعض الرواة، وقد رواه الجمهور على

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٣/ ٣٥٣) مادة [غَرَرَ].

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، الإمام أحمد (٢/ ١١٧) ح ١٧٤٩.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه – كتاب الصلاة – باب التشهد (١/ ٢٥٤) ح ٩٧٠، والدارمي في سننه – كتاب الصلاة – باب في التشهد (٢/ ٨٤٦) ح ١٣٨٠، وأحمد في مسنده (٤/ ١١٤) ح ٤٠٠٦، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٢٩١) ح ١٩٦١، وقال الهيثمي: واه الطبراني في الأوسط وبين أن ذلك من قول ابن مسعود من قوله: فإذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك، كذلك لفظه عند الطبراني، ورجال أحمد موثقون، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ١٤٢) ح ٢٨٦١.

الفصل والتمييز بين المرفوع منه والموقوف، ورواه أكثر من راوٍ على الاقتصار على المرفوع.(١)

وممن ذهب إلى أن هذه اللفظة موقوفة على ابن مسعود، ابن حبان(٢) والدارقطني، والبيهقي(٣) والخطيب البغدادي(٤).

قال ابن حبان: "قَالَ الْحَسَنُ بْنُ الْحُرِّ وَزَادَنِي فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ فَإِذَا قُلْتَ هَذَا فَإِنْ شِئْتَ فَقُمْ" ثم صرح ابن حبان بضعف ابن أبان بقوله: "مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ ضَعِيفٌ قَدْ تَبَرَّأْنَا من عهدته في كتاب المجروحين"(٥).

وقال الدارقطني عقبه: "فَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ زُهَيْرٍ فِي الْحَدِيثِ وَوَصَلَهُ بِكَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَصَلَهُ شَبَابَةُ، عَنْ زُهَيْرٍ، وَجَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقَوْلُهُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مِنْ قَوْلِ مَنْ أَدْرَجَهُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ"(٦).

** حكم رواية من أخطأ في المتن:

قال أسطيري جمال: "وأما التصحيف في المتون فإنه غالباً ما يحيل المعاني، وضرره أشد من ضرر التصحيف في الإسناد، فوقوع التصحيف في المتن

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي (١/ ٢٣).
(٢) الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي (١/ ٢٣).
(٣) السنن الكبرى (٢/ ٢٤٨) ح ٢٩٦٥.
(٤) الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي (١/ ٢٤).
(٥) صحيح ابن حبان، ابن حبان (٥/ ٢٩٥).
(٦) سنن الدارقطني، الدراقطني (٢/ ١٦٥) ح ١٣٣٤.

يشعر بغفلة الراوي وقلة ضبطه، وعدم معرفته بما يحيل المعاني"[١].
وقال طارق عوض الله: "ومعنى هذا: أن الراوي إذا أخطأ في المتن بما يؤدي إلى فساد معناه كان خطؤه شديداً؛ فلا يحتج بروايته، ولا يُعتبر بها، ولو كان الراوي ثقة"[٢].

المطلب الثالث

الخطأ باعتبار تأثيره وعدمه

وينقسم إلى قسمين:

١- خطأ يحتمل ولا يؤثر على ضبط الراوي:

وهو الخطأ اليسير من الراوي المكثر، سُئِلَ الدارقطني عن خلاّد بن يحيى فقال: "ثقة، إنما أخطأ في حديثٍ واحدٍ فرفعه، ووقفه الناس"[٣].
وبقدر زيادة الخطأ يقل ضبط الراوي، لذا لم يقدح أهل العلم في كل من أخطأ بل احتملوا لواسع الرواية أخطاءً لو وقعت من مُقل لردوا روايته بها، قال سفيان الثوري: "لَيْسَ يَكَادُ يُفْلِتُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ، إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْحِفْظُ فَهُوَ حَافَظٌ وَإِنْ غَلَطَ، وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ تُرِكَ".[٤]

---

(١) التصحيف وأثره في الحديث والفقه، أسطيري جمال (ص:٨٤) ط: دار طيبة.
(٢) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، طارق بن عوض الله (ص: ٨٣)، ط: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٨م.
(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني، الدارقطني (ص: ٢٠٢) س ٣١٢.
(٤) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص:١٤٣).

وقال أحمد: "كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ".[١]

ومن أمثلة ذلك قول الشافعي: "صحَّف مالك في عمر بن عثمان وإنما هو عمرو بن عثمان، وفي جابر بن عتيك وإنما هو جبير بن عتيك، وفي عبد العزيز بن قرير إنما هو عبد الملك بن قريب" ثم روى ابن عساكر بسنده عن علي بن المديني قال: "سمعت يحيى يقول قال مالك في حديث (لا يرث الكافر المسلم)[٢] ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان قال يحيى فقلت له عمرو بن عثمان فأبى أن يرجع وقال قد كان لعثمان ابن يقال له عمر هذه داره".

ورجح الإمام علي بن المديني رواية (عمرو بن عثمان) وكشف عن مخالفة الإمام مالك، فروى ابن عساكر عن علي بن المديني قال: "حديث أسامة عن النبي ﷺ (لا يرث المسلم الكافر) قد رواه الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة فرواه عن الزهري ابن عنبسة ومالك وهشيم وابن الهاد ويونس بن يزيد ومعمر وخالفهم مالك فقال عن عمر بن عثمان،

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي، الإمام أحمد (ص: ١٦٤) ت ٣٦، شرح علل الترمذي، السلامي (١/ ٩٥) تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، ط: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه – ك الفرائض – بَابٌ: لاَ يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ وَلاَ الكَافِرُ المُسْلِمَ (٨/ ١٥٦) ح ٦٧٦٤، ومسلم في صحيحه – ك الفرائض (٣/ ١٢٣٣) ح ١٦١٤، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٢٣) ح ٦٣٤٤، وأحمد في مسنده (٣٦/ ٨٤) ح ٢١٧٥٢، وابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ١١٣) ح ١٤٤، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٣٢٢) ح ٢٩٨٥، وأبو عوانة في مستخرجه (٣/ ٤٣٥) ح ٥٥٩٣.

وسماع مالك وابن أبي أويس واحد لا يحتج بهما على هؤلاء الذين قالوا عن عمرو بن عثمان أثبت، مع أن مالكاً كان ثبتاً وكان يقول هذه دار عمر بن عثمان".(١)

وقال الترمذي: "لم يَسْلَمْ من الخطأ والغلط كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة مع حفظهم".(٢)

وهذا أبوداود الطيالسي رحمه الله أخطأ في نحو ألف حديث ومع ذلك احتملت له لسعة مروياته، قال أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي: "كتبوا إليّ من أصبهان أن أبا داود أخطأ في تسعمائة، أو قالوا: ألف، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل فقال: يحتمـــل لأبي داود".(٣)

ووجَّه الأئمة خطأ أبي داود بأنه لا يضر، قال أبو مسعود أيضاً: "قلت لأحمد بن حنبل في خطـــأ أبي داود، قال: لا يعد لأبي داود خطأ، إنما الخطـــأ إذا قيل له لم يعرفه، وأما أبوداود قيل له فعرف، ليس هو خطأ".(٤)

وقال ابن عدي عنه: "وليس بعجبٍ ممن يحدِّث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها، يرفع أحاديث لا يرفعها غيره، ويوصل

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة، ابن أبي خيثمة (٢/ ٣٤٦) فقرة ٣٢٩٠ تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط: الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تاريخ دمشق، ابن عساكر (٤٦/ ٢٩١) ت ١٠٠٦٠ تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، ط: دار الفكر، ١٤١٥ هـــ - ١٩٩٥م.

(٢) العلل الصغير، الترمذي (ص: ٧٤٦) تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٩/ ٢٧) ت ٤٦١٧.

(٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٩/ ٢٧) ت ٤٦١٧.

أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتي ذلك من قبل حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت".(١)

وفسَّر الخطيب البغدادي سبب ما وقع لأبي داود من أخطاءٍ فقال: "كان أبو داود يحدِّث من حفظه، والحفظ خوان، فكان يغلط، مع أن غلطه يسير في جنب ما روى على الصحة والسلامة".(٢)

وكذا ذكر الدارقطني أنا أبا حفص عمر بن شاهين صاحب كتاب (الثقات) كان يصرُّ على خطئه ويلج فيه وهو ثقة إمام.(٣)

قال محمد بن عمر الداوودي قال لي الدَّارَقُطْنِيّ يومًا: "ما أعمى قلب ابن شاهين، حمل إليَّ كتابه الذي صنفه في التفسير، وسألني أن أصلح ما أجد فيه من الخطأ فرأيته قد نقل تفسير ابن الجارود، وفرَّقه في الكتاب، وجعله عن ابن الجارود، عن زياد بن المنذر، وإنما هو عن أبي الجارود زياد بن المنذر".(٤)

فمثل هؤلاء الأئمة لا يوصفوا بقلة الضبط، لمجرد أخطاء يسيرة لا تعد بجانب ما رووه وحفظوه، ولا تؤثر تلك الأخطاء على سائر مروياتهم، وإنما ينظر فيما أخطأوا فيه ويحكم عليه بما يناسبه، وهذا ما أشار إليه الحافظ

---

(١) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (٤/ ٢٧٨) ت ٧٤٩.

(٢) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٩/ ٢٧) ت ٤٦١٧.

(٣) ينظر: سؤالات حمزة للدارقطني، حمزة الجرجاني (ص: ٢٤٣) س ٣٤٤ تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، ط: مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

(٤) لسان الميزان، ابن حجر (٦/ ٦٧) ت٥٥٨٠.

ابن حجر بقوله: "فإذا جُرِحَ الرجل بكونه أخطأ في حديثٍ أو وهم أو تفرد، لا يكون ذلك جرحاً مُسْتَقَراً، ولا يُرَدُّ به حديثه، ومثل هذا إذا ضعف الرجل في سماعه من بعض شيوخه خاصةً فلا ينبغي أن يرد حديثه كله لكونه ضعيفاً في ذلك الشيخ"(١).

وذكر عبد الرحمن بن مهدي نسبة الخطأ التي يكتب معها حديث الراوي، حيث روى الخطيب البغدادي بسنده عن سليمان بن أحمد الدمشقي قال: "قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم، قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم، قلت: فثلاثين؟ قال: نعم، قلت: فخمسين؟ قال: نعم".(٢)

٢- خطأ يؤثر على الراوي وترد من أجله روايته، ومن ذلك:

أ- إذا كان الراوي قليل الرواية، قليل الخطأ:

ومن الأمثلة على ذلك:

قول الحافظ ابن حجر في رواية يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه حديث (لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ...)(٣): "وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما

---

(١) لسان الميزان، ابن حجر (١/ ١٧).

(٢) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٧).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه – كتاب الطهارة – باب في التسمية على الوضوء (١/ ٧٤) ح ١٠١، وابن ماجة في سننه – أبواب الطهارة وسننها – باب ما جاء في التسمية على الوضوء (١/ ٢٥٧) ح ٣٩٩، وأحمد في مسنده (١٥/ ٢٤٣) ح ٩٤١٨ تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٤٦) ح ٥١٩، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب=

أخطأ، وهذه عبارة عن ضعفه فإنه قليل الحديث جداً ولم يرو عنه سوى ولده، فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة".(١)

وكقول ابن حبان في الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ التَّاجِرِ: "مُنكر الْحَدِيث قَلِيل الرِّوَايَة روى عَن الْحُسَيْن بْن وَاقد أحرفا مُنكرَة لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد، رَوَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ حَبَسَ الْعِنَب من الْقِطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى النَّارِ عَلَى بَصِيرَةٍ)" ثم عقبه بقوله: "وَهَذَا حَدِيثٌ لَا أَصْلَ لَهُ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ وَمَا رَوَاهُ ثِقَةٌ، وَالْحَسَنُ بْنُ

=العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، وقال: صحيح الإسناد، وقد احتج مسلم بيعقوب بن أبي سلمة الماجشون، واسم أبي سلمة دينار، ولم يخرجاه، وله شاهد، وتعقبه ابن الصلاح بقوله: "قال ابن الصلاح: انقلب إسناده على الحاكم فلا يحتج لثبوته بتخريجه له وتبعه النووي، (المجموع، النووي ١/٣٤٤ ط: دار الفكر، البدر المنير، ابن الملقن٣/٢٢٨ تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، ط: دار الهجرة – الرياض– السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م)، وقال ابن دقيق العيد: لو سلم للحاكم أنه يعقوب بن أبي سلمة الماجشون واسم أبي سلمة دينار فيحتاج إلى معرفة حال أبي سلمة وليس له ذكر في شيء من كتب الرجال فلا يكون أيضاً صحيحاً، ينظر كلام ابن دقيق العيد في (نصب الراية، الزيلعي (١/٣) تحقيق: محمد عوامة، ط: مؤسسة الريان – بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م)، التلخيص الحبير، ابن حجر (١/ ٢٥١) ط: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٨٩م.

(١) الثقات، ابن حبان (٤/٣١٧)، وينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر (١/ ٢٥١).

مُسْلِمٍ هَذَا رَاوِيهِ يَجِبُ أَنْ يُعْدَلَ بِهِ عَنْ سُنَنِ الْعُدُولِ إِلَى الْمَجْرُوحِينَ بِرِوَايَةِ هَذَا الْخَبَرِ الْمُنْكر".(١)

وقال في نزار بن حَيَّان: "شيخ يروي عَن عِكْرِمَة روى عَنهُ الْعِرَاقِيُّونَ قَلِيل الرِّوَايَة مُنكر الحَدِيث جداً، يَأْتِي عَن عِكْرِمَة بِمَا لَيْسَ من حَدِيثه حَتَّى يسْبق إِلَى الْقلب أَنه كَانَ الْمُتَعَمد لَهَا لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال".(٢)

فهذه النماذج قلَّت رواياتهم، وثبت خطؤهم فترك العلماء الاحتجاج بمروياتهم، وإن كان خطؤهم قليلاً، فإن كثر فتركهم من باب أولى.

ب- إذا كان الراوي كثير الخطأ ولا يرجع عن خطئه:

قال عبد الله بن المبارك: "يكتب الحديث إلا عن أربعة، غلاَّط لا يرجع، وكذاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدِّث من حفظه".(٣)

وقال أحمد بن سنان: "كان ابن مهدي لا يترك حديث رجلٍ إلا رجلاً متهماً بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط".(٤)

وقال ابن مهدي: قيل لشعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر طرح حديثه، وَإذا أكثر الغلط طرح

---

(١) المجروحين، ابن حبان (١/ ٢٣٦) ت ٢١٢.

(٢) المجروحين، ابن حبان (٣/ ٥٦) ت ١١٢٠.

(٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص:١٤٣).

(٤) شرح علل الترمذي، السلامي (١/ ٣٩٨).

حديثه، وَإذا اتهم بالكذب طرح حديثه، وَإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه عليه طرح حديثه، وأما غير ذلك فارووا عنه".(١)

وقال سفيان الثوري وابن مهدي: "من كان الغالب على حديثه الوهم ترك".(٢)

وقال الشافعي: "من كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه".(٣) وعلى هذا تدل أقوال الأئمة كالدَّارَقُطْنِيّ وغيره في تضعيفهم الرواة بكثرة الخطأ، قال رحمه الله في القاسم بن عبد الله العُمَري: "وكان ضعيفاً كثير الخطأ"(٤).

وقال في عبد الله بن محمد بن يحيى: "وهو كثير الخطأ على هشام، وهو ضعيف الحديث"(٥).

وقال في الجرّاح بن وكيع: "ليس بشيء، هو كثير الوهم"(٦).

---

(١) لسان الميزان، ابن حجر (١/ ٢٠٦).

(٢) التمييز، مسلم (ص: ١٧٩)، الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص:١٤٤).

(٣) شرح علل الترمذي، السلامي (١/ ٤٠٠).

(٤) سنن الدارقطني، الدارقطني (١/ ٢٧) ح ٣٨ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

(٥) سنن الدارقطني، الدارقطني (٤/ ٢٧٩) ت ٣٤٦٢.

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني، البرقاني (ص: ٢٠) س ٦٧ تحقيق: عبد الرحيم محمد محمد أحمد القشقري، ط: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.

وقال في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى مضعفاً له: "وابن أبي ليلى رديء الحفظ كثير الوهم"(١).

فالخطأ المقصود به هنا هو الخطأ الفاحش، ولا يدخل فيه الخطأ اليسير الذي سبق في خطأ الأئمة، قال المعلمي رحمه الله: "ومعلوم من تصرفاتهم ومن مقتضى أدلتهم أن هذا حكم الغلط الفاحش الذي تعظم مفسدته فلا يدخل ما كان من قبيل اللحن الذي لا يفسد المعنى"(٢).

كما أن الغلط لا يؤخذ على عمومه، لأنه أمر نسبي يحتاج إلى تفصيل حسب حالة الحديث، كما ذكر الحافظ ابن حجر – رحمه الله: "وأما الغلط فتارة يكثر في الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، ينظر فيما أخرج له، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف فيما هذا سبيله ....، وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك".(٣)

---

(١) سنن الدارقطني، الدارقطني (٣/ ٣٠٥) ح ٢٦٢٨.

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (٢/ ٧١٣) تخريج وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، ط: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٣) هدي الساري، ابن حجر (ص:٣٨٤).

** المطلب الرابع: الخطأ باعتبار الرجوع عنه والإصرار عليه، وينقسم إلى قسمين:

١- أن يرجع عن خطئه:

إذا رجع الراوي عن خطئه، بأن تذكَّره أو بُيِّنَ له فرجع، قبلت روايته، ما لم يكن كذاباً، والمخطئ وإن كان قد اختلَّ ضبطه في الأصل بسبب خطئه، فإن رجوعه عن خطئه، يدل على استقامة حاله فيما رجع فيه، قال القاضي أبو الطيب الطبري: "إِذَا رَوَى الْمُحَدِّثُ خَبَرًا ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ، وَقَالَ: كُنْتُ أَخْطَأْتُ فِيهِ، وَجَبَ قَبُولُ قَوْلِهِ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْعَدْلِ الثِّقَةِ الصِّدْقُ فِي خَبَرِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُقْبَلَ رُجُوعُهُ عَنْهُ، كَمَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ، وَإِنْ قَالَ: كُنْتُ تَعَمَّدْتُ الْكَذِبَ فِيهِ، فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ فِي كِتَابِ الْأُصُولِ أَنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِذَلِكَ الْخَبَرِ وَلَا بِغَيْرِهِ مِنْ رِوَايَتِهِ".(١)

وسُئِلَ الدارقطني عمن يكون كثير الخطأ؟ فقال: "إن نبهوه عليه، ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط".(٢)

وبوب الخطيب – رحمه الله – في "الكفاية" (باب فيمن رجع عن حديثٍ غلط فيه وكان الغالب على روايته الصحة أن ذلك لا يضره) ثم قال: قد ذكرنا عن عبدالله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وعبدالله بن الزبير الحميدي الحكم فيمن غلط في رواية حديث، وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأقام على رواية

---

(١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١١٨).

(٢) سؤالات حمزة للدارقطني، الجرجاني (ص: ٧٢)، الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٤).

ذلك الحديث أنّه لا يكتب عنه، وإن هو رجع قبل منه وجازت روايته، وهذا القول مذهب شعبة بن الحجاج أيضاً".(١)

ومن أمثلته قبول ابن خزيمة رواية (أحمد بن عبد الرحمن بن وهب)، فقد سُئِلَ: "لم رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأنَّ أحمدَ بنَ عبد الرحمن لمَّا أَنْكَروا عليه تلك الأحاديثَ رجَعَ عنها عن آخرها، إلا حديثَ مالكٍ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أنس: (إِذَا حَضَرَ العَشَاءُ ...)(٢)، فإنَّه ذكَرَ أنه وجَدَهُ في دُرْجٍ من كُتُب عَمِّه في قِرْطاس، وأمَّا سُفْيَان بن وكيع: فإنَّ ورَّاقه أدخَلَ عليه أحاديثَ، فرواها، وكلَّمناه، فلم يَرْجِعْ عنها، فاستخَرْتُ اللهَ، وتركْتُ الروايةَ عنه".(٣)

---

(١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٥).

(٢) الحديث من رواية الزهري عن أنس أخرجه: البخاري في صحيحه – ك الأطعمة – بَابُ إِذَا حَضَرَ العَشَاءُ فَلاَ يَعْجَلْ عَنْ عَشَائِهِ (٧/ ٨٣) ح ٥٤٦٣، ومسلم في صحيحه – ك المساجد ومواضع الصلاة – بَابُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ الَّذِي يُرِيدُ أَكْلَهُ فِي الْحَالِ وَكَرَاهَةِ الصَّلَاةِ مَعَ مُدَافَعَةِ الْأَخْبَثَيْنِ (١/ ٣٩٢) ح ٥٥٧ بلفظ "إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَءُوا بِالْعَشَاءِ"، والترمذي في سننه – أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ – بَابُ مَا جَاءَ إِذَا حَضَرَ العَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَابْدَؤا بِالعَشَاءِ (١/ ٤٥٧) ح ٣٥٣ وقال: وَفِي البَابِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَسَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وابن ماجة في سننه – أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها – بَابٌ إِذَا حَضَرَتْ الصَّلَاةُ وَوُضِعَ الْعَشَاءُ (٢/ ٩٠) ح ٩٣٣.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (١/ ٣٨٩) ت ٦٨ تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

وروى الخطيب بسنده عن أبي موسى محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن طلحة بن مصرف، عن مالك بن عميرة، عن مسروق، قال: "لَيَوَدَّنَ أَهْلُ الْبَلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ جُلُودَهُمْ كَانَتْ تُقْرَضُ بِالْمَقَارِيضِ"(١) قَالَ أَبُو مُوسَى: فَبَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ رَجَعَ عَنْهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ كُنْتَ قُلْتَ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَمِيرَةَ، فَقَالَ: نَعَمْ، وَهِمْتُ فِيهِ، وَهُوَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمِيرَةَ".(٢)

وحكى أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى أن أبا معمر، حَدَّثَ بِالْمَوْصِلِ بِنَحْوِ أَلْفَيْ حَدِيثٍ حِفْظًا، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى بَغْدَادَ كَتَبَ إِلَيْهِمْ بِالصَّحِيحِ مِنْ أَحَادِيثَ كَانَ أَخْطَأَ فِيهَا أَحْسِبُهُ، قَالَ: نَحْوَ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا".(٣)

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ١٥٠) أثر ٣٤٨٨٠، وله شاهد عن عبد الله بن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في مصنفه (٧/ ٢٣٢) أثر ٣٥٦٠١، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٥٥) ح ٨٧٧٧ تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه رجل لم يسم، وبقية رجاله ثقات، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٣٠٥) ح ٣٨١٩ تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، وقال السيوطي: رواه الطَّبَرَانِيّ بُسْنَد جيد عَن ابْن مَسْعُود مَوْقُوفاً، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي (٢/ ٣٣٤) تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

(٢) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٧).

(٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٧).

وحدَّث أبو داود الطيالسي بحديث (النهي عن بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهِبَتِهِ) وقد أخطأ فيه شعبة أحد رجال السند وجعل (النهي عن القزع)، فحدَّث به أبو داود في المجلس فصاح به الناس يا أبا داود ليس هذا من حديثك هذا حديث شبابة، قال أبو داود: فدعوه إذن، فدعوه، قال أبو مسعود: قلت لأحمد بن حنبل في خطأ أبي داود؟ قال: لا يعد لأبي داود خطأ، إنما الخطأ إذا قيل له لم يعرفه، وأما أبو داود قيل له فعرف، ليس هو خطأ.(١)

٢- أن يصرّ على خطئه:

سواء تذكره أو لا، وسواء بُيِّنَ له أو لا، وهذا ينقسم إلى قسمين:

أ- أن يكون خطؤه فاحشاً ويصرُّ عليه: فهذا ترد جميع مروياته، وهو رأي عبد الله بن المبارك وشعبة وأحمد والحميدي وابن حبان، قال النووي: "قال ابن المبارك، وأحمد، والحميدي، وغيرهم: من غلط في حديث فبين له فأصرَّ على روايته سقطت رواياته، وهذا صحيح إن ظهر أنه أصرَّ عناداً أو نحوه".(٢)

وقيل لشعبة بن الحجاج: "حديث من نترك؟، قال: من يكذب ومن يكثر الغلط".(٣)

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (٣٤/١).

(٢) التقريب والتيسير، النووي (ص: ٥٢)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ابن جماعة (ص: ٦٦) تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ.

(٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ٢٢٩).

وقال ابن حبان: "من يبين له خطؤه، وعلم فلم يرجع وتمادى في ذلك، كان كذاباً بعلمٍ صحيحٍ"(١).

وعلل التبريزي ردَّ روايته بقوله: "لأن المعاند كالمستخف بالحديث بترويج قوله بالباطل، وأما إذا كان عن جهل فأولى بالسقوط؛ لأنه ضم إلى جهله إنكاره الحق"(٢).

ومن أمثلته:

قول أبي حاتم الرازي في (المسيب بن واضح) بأنه: "صدوق، كان يخطئ كثيراً، فإذا قيل له لم يقبل".(٣)

وقد يكون سبب الخطأ ليس من الراوي، فيُبَيَّنُ له ولا يستجيب، مثال ذلك ما وقع لسفيان بن وكيع بسبب خطأ ورَّاقه:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعتُ أبى يقول: "جاءني جماعةٌ من مَشْيَخة الكوفة، فقالوا: بَلَغَنا أنَّك تَخْتلِفُ إلى مشايخِ الكوفة تكتُبُ عنهم، وتركْتَ سفيانَ بنَ وكيع، أَمَا كُنْتَ ترعى له في أبيه؟! فقلتُ لهم: إني أُوْجِبُ له، وأُحِبُّ أن تَجْرِيَ أمورُهُ على السِّتْر، وله وَرَّاقٌ قد أفسَدَ حديثَهُ، قالوا: فنحنُ نقولُ له أن يُبْعِدَ الوَرَّاقَ عن نفسه، فوعدتُّهُمْ أن أَجيئَهُ، فأتيتُهُ مع جماعة من أهل الحديث، وقلتُ له: إنَّ حَقَّكَ واجبٌ علينا في شيخك وفي نَفْسِك، فلو صُنْتَ نفسك، وكنتَ تَقْتصرُ على كُتُبِ أبيك، لكانتِ الرِّحْلةُ إليك في ذلك، فكيف وقد سَمِعْتَ؟! فقال: ما الذي يُنْقَمُ عليَّ؟ فقلتُ: قد أدخَلَ

---

(١) المجروحين، ابن حبان (١/٧٨، ٧٩).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي (٢/ ١١٠).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٨/ ٢٩٤) ت ١٣٥٥.

ورَّاقُكَ في حديثِكَ ما ليس مِنْ حديثك، فقال: فكيفَ السبيلُ في ذلك؟ قلتُ: ترمى بالمُخَرَّجات، وتقتصرُ على الأصول، ولا تقرأُ إلا مِنْ أصولك، وتُنَحِّي هذا الورَّاقَ عن نفسك، وتدعو بابنِ كَرَامة، وتُوَلِّيه أصولك؛ فإنه يُوثَقُ به، فقال: مقبولٌ منك، وبلغني أنَّ ورَّاقه كان قد أدخلوه بيتًا يَتَسَمَّعُ علينا الحديثَ، فما فعل شيئًا مِمَّا قاله، فبطَلَ الشيخُ، وكان يحدِّث بتلك الأحاديثِ التي قد أُدْخِلَتْ بين حديثه، وقد سُرِقَ مِنْ حديثِ المحدِّثين".(١)

- أن يكون خطؤه يسيراً: فالراجح أن إصراره لا يؤثر على ضبطه، ومن ذلك ما ورد في (محمد بن عبيد الطنافسي)، قال أحمد بن حنبل فيه: "كان يخطئ، ولا يرجع عن خطئه".(٢)

فسَّر المعلمي خطأه بأنه كان يلحن، ولحنه لا يؤثر في الرواية لذا وثقه جمهور الأئمة، قال رحمه الله: "الظاهر أن خطأه إنما كان في اللحن فقد وصف بأنه يلحن، فأما الثقة، فقد وثقه أحمد نفسه، وابن معين وابن عمار والنسائي والعجلي وابن سعد والدارقطني وغيرهم، وقال ابن المديني: كان كيِّساً، واحتج به الشيخان في الصحيحين، وبقية الأئمة".(٣)

---

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٤/ ٢٣١) ت ٩٩١.

(٢) هدي الساري، ابن حجر (ص: ٣٨٤).

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (٢/ ٦٩٤)، وينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٢٢/ ١٣٠)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (٨/ ١٤٦) ت ١٤٧٦ تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (١٠/ ٢٦٧) ت ٤١٩٤ تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط: الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

ومنه (عبد الباقي بن قانع) سُئِلَ عنه الدارقطني فقال: " كان يحفظ ويعلم ولكنه كان يخطئ ويصرُّ على الخطأ".(١)

قال السلمي: سألت الدارقطني عن عبد الباقي بن قانع، فقال: "يعتمد حفظه، ويخطئ خطأ كثيراً، ولا يرجع عنه".(٢)

قلت: وللإنصاف، فإن مثل هؤلاء لا يؤثر الخطأ اليسير على ضبطهم، ويحكم على ما أخطأوا فيه، كل روايةٍ حسب حالتها.

فهذا حكم من أصرَّ على خطئه مفصلاً، وقد أجمل الدارقطني الحكم فيمن أصرَّ على خطئه، سأله حمزة السهمي عمن يكون كثير الخطأ؟ فقال: "إن نبَّهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط".(٣)

فالمراد بقوله (وإن لم يرجع سقط) محمول على من فَحُشَ خطؤه، أما من أصرَّ وكان خطؤه يسيراً أو محتملاً فلا يسقط، كما تقدم بيانه.

وقد شرط العلماء لقبول رواية من أصرَّ على خطأه شروطاً، سيتبع بيانها.

---

(١) سؤالات حمزة للدارقطني، حمزة الجرجاني (ص: ٢٣٦) س ٣٣٤.

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني، السلمي (ص: ٢٠٦) س ٢٠٦، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.

(٣) سؤالات حمزة للدارقطني، حمزة الجرجاني (ص: ٧٢).

شروط قبول رواية المصرِّ على خطئه

حينما قبل المحدثون رواية المصِّر على خطئه فإنهم لم يقبلوها على إطلاقها، وإنما وضعوا لها قيوداً، منها:

١- ألا يترتب على الإصرار مفسدة:

قال المعلمي رحمه الله في ترجمة الهيثم بن خلف الدوري: "الخطأ الذي يضر الراوي الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة، ويكون الخطأ من المصرِّ نفسه، وذلك كمن يسمع حديثاً بسند صحيح فيخلط، فيركب على ذلك السند متناً موضوعاً فينبه أهل العلم فلا يرجع".(١)

فإن ترتب على الخطأ مفسدةُ فلا تقبل روايته.

٢- ألا يكون كثير الغلط، وليس معه أصل كتاب صحيح:

قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله: "وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلُ كِتَابٍ صَحِيحٍ، لَمْ يُقْبَلْ حَدِيثُهُ، كَمَا يَكُونُ مَنْ أَكْثَرَ الْغَلَطَ فِي الشَّهَادَةِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ".(٢)

٣- أن يكشف خطأه للناس، إذا رجع عنه:

قال عبد الرحمن بن مهدي: "كنا عند شعبة فَسُئِلَ: يا أبا بسطام، حديث من يُتْرَكُ؟ فقال: مَنْ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ، وَمَنْ يُكْثِرُ الْغَلَطَ، وَمَنْ يُخْطِئُ فِي حَدِيثٍ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهِ، فَيُقِيمُ عَلَى غَلَطِهِ وَلَا يَرْجِعُ، وَمَنْ رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ، وَلَيْسَ يَكْفِيهِ فِي الرُّجُوعِ أَنْ يُمْسِكَ عَنْ رِوَايَةِ ذَلِكَ

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (ص: ٣٤)، كما سبق في رواية محمد بن غالب تمام "شيبتني هود وأخواتها".

(٢) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٤).

الْحَدِيثِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فحَسْبُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُظْهِرَ لِلنَّاسِ أَنَّهُ كَانَ قَدْ أَخْطَأَ فِيهِ، وَقَدْ رَجَعَ عَنْهُ".(١)

وروى الدوري، عن يحيى بن معين، قال: "حَضَرْتُ نُعَيْمَ بْنَ حَمَّادٍ بِمِصْرَ فَجَعَلَ يَقْرَأُ كِتَابًا مِنْ تَصْنِيفِهِ، قَالَ: فَقَرَأَ مِنْهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، فَحَدَّثَ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ أَحَادِيثَ، قَالَ يَحْيَى: فَقُلْتُ لَهُ: لَيْسَ هَذَا عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَغَضِبَ وَقَالَ: تَرُدُّ عَلَيَّ؟ قَالَ: قُلْتُ: إِي وَاللَّهِ، أُرِيدُ زَيْنَكَ، فَأَبَى أَنْ يَرْجِعَ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُهُ هَكَذَا لَا يَرْجِعُ قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتَ أَنْتَ هَذَا عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَلَا سَمِعَهَا ابْنُ الْمُبَارَكِ مِن ابْنِ عَوْنٍ قَطُّ، فَغَضِبَ وَغَضِبَ كُلُّ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَقَامَ نُعَيْمٌ فَدَخَلَ الْبَيْتَ، فَأَخْرَجَ صَحَائِفَ، فَجَعَلَ يَقُولُ وَهِيَ بِيَدِهِ: أَيْنَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ لَيْسَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ؟ نَعَمْ، يَا زَكَرِيَّا غَلِطْتُ، وَكَانَتْ صَحَائِفَ فَغَلِطْتُ، فَجَعَلْتُ أَكْتُبُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، وَإِنَّمَا رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثَ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ غَيْرُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَرَجَعَ عَنْهَا".(٢)
وقال ابن عمار: "رَدَدْتُ عَلَى الْمُعَافَى بْنِ عِمْرَانَ حَرْفًا فِي الْحَدِيثِ فَسَكَتَ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جَلَسَ فِي مَجْلِسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُحَدِّثَ، قَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ كَمَا قَالَ الْغُلَامُ، قَالَ: وَكُنْتُ حِينَئِذٍ غُلَامًا أَمْرَدَ مَا فِي لِحْيَتِي طَاقَةٌ".(٣)

(١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٥).
(٢) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٥).
(٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٥).

وقَالَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: "كَانَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ يَقُولُ فِي مَجْلِسِهِ الْأَعْظَمِ غَيْرَ مَرَّةٍ حَدِيثُ كَذَا وكَذَا أَخْطَأْتُ فِيهِ".(١)

وقال العلاء بن الحسين، "ثنا سفيان بن عيينة، حديثاً في القرآن، فقال له عبد الله بن يزيد: ليس كما هو حدثت يا أبا محمد، قال: وما علمك يا قصير؟ قال: فسكت عنه هُنَيَّهةً ثم قام إلى سفيان فقال: يا أبا محمد، أنت معلمنا وسيدنا، فَإِنْ كُنْتُ أَوْهَمْتُ فَلَا تُؤَاخِذْنِي، قال: فسكت سفيان هُنَيَّهةً ثم قال: يا أبا عبد الرحمن، قال لبيك وسعديك، قال: الْحَدِيثُ كَمَا حَدَّثْتَ أَنْتَ وَأَنَا أَوْهَمْتُ".(٢)

الفرق بين بيان الخطأ وتصويبه وبين التلقين

يختلف التلقين عن تصويب الخطأ من عدة وجوه:

١- أن التلقين أعم من تصويب خطأ الراوي، إذ أن التصويب مبني على خطأ صدر من الراوي فيصوب خطؤه، أما التلقين فيطلق على كل ما يلقي على الراوي، سواء كان تصحيحاً لخطأ أو تذكير إذا نسي أو تنبيه إذا غفل أو الاستفسار كما أشار الرامهرمزي(٣).

قال الصنعاني رحمه الله: "التلقين في اللغة التفيهم، وفي العرف إلقاء كلام إلى الغير في الحديث أي إسناداً أو متناً وبادر إلى التحديث بذلك ولو مرة."(٤).

---

(١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٦).

(٢) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ١٤٦).

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي (ص: ٦٠٤) تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط: دار الفكر – بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ١٥٥) تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، وينظر:

٢- أن تصويب الخطأ لا يقدح في ضبط الراوي إلا إذا تعمَّد الراوي الخطأ أو أفحش في الخطأ ولم يقبل التصويب، أما التلقين فيقدح في ضبط الراوي وترد روايته إذا كان لا يحفظ واعتمد على مجرد التلقين، قال ابن رجب: "وحاصل الأمر أن الناس ثلاثة أقسام: حافظ متقن، يحدِّث من حفظه فهذا لا كلام فيه، وحافظ نسي فلقن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب فرجع إليه حفظه، الذي كان نسيه، وهذا أيضا حكمه حكم الحافظ، ومن لا يحفظ وإنما يعتمد على مجرد التلقين فهذا الذي منع أحمد ويحيى من الأخذ عنه".(١)

٣- التصويب المراد به تصويب خطأ الراوي، أما التلقين فقد يستعمل في الكشف عن أحوال الرواة من خلال اختبارهم، فيوقعهم في الخطأ أو الكذب، قال المعلمي: "والتلقين هو أن يوقع الشيخ في الكذب ولا يبين، فإن كان إنما فعل ذلك امتحاناً للشيخ وبين ذلك في المجلس لم يضره، وأما الشيخ فإن قبل التلقين وكثر ذلك منه فإنه يسقط".(٢)

٤- الغالب على من يقع في الخطأ في الرواية أن يكون بسبب غفلةٍ أو جهلٍ، أما التلقين فقد يكون الملقن غافلاً أو فاسقاً، قال ابن حزم: "التلقين لا يخلو من أحد وجهين ولا بد من أحدهما ضرورة، إما أن

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي (١/ ٣٣٧)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (١/ ٤٠١).

(١) شرح علل الترمذي، السلامي (١/ ١١٣).

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي (١/ ٤٣٨).

يكون فاسقاً يحدث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون ذاهل العقل مدخول الذهن ومثل هذا لا يلتفت إليه لأنه ليس من ذوي الألباب".[1]

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم (١/ ١٤٢) تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: أد إحسان عباس، ط: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الخاتمة

الْحَمد لله كَمَا يحِق لَهُ وَيجب، وَالصَّلَاة وَالسلام على مُحَمَّد نبيه الْمُصْطَفى الْمُنْتَخب، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه السادة النجب، ومن سار على دربهم وسلك طريقهم إلى يوم دفع الأهوال والكرب، وبعد،،،

فبعد أن تعرفنا على خطأ الرواة في الحديث، وإصرارهم، وأثر ذلك على ضبطهم ومروياتهم، ظهرت بعض النتائج رأيت أن أسطرها إتماماً للفائدة:

** **النتائج**:

١- الخطأ طبع بشري لا يسلم منه أحد حتى أئمة الحديث.

٢- الخطأ اليسير إذا وقع من المكثر في الرواية أو الحافظ فإنه لا يقدح في ضبطه.

٣- ليس كل الخطأ يطعن في ضبط الراوي، فهناك خطأ يحتمل ولا يؤثر في ضبط الراوي، وهناك خطأ غير محتمل ويؤثر على ضبطه.

٤- تعمد الخطأ ليس مذموماً في جميع الحالات.

٥- يختلف الإصرار على الخطأ عن الكذب في بعض الحالات.

٦- ليس كل من أصرَّ على خطئه يطعن في ضبطه، أو ترد روايته، فإن هناك من يصر ثقة بنفسه واعتماداً على حفظه، وقد يكون سبب الخطأ من غيرهم، كأن يتلقاه من شيخه، أو يتسبب به وراقه ونحوه، وتقبل روايته، ولكن بشروط.

٧- إصرار الراوي على الخطأ إذا كان عن عنادٍ أو استكبار، أدى ذلك إلى سقوط عدالته وضبطه وقد يوقعه في الكذب على النبي ﷺ وترد به جميع مروياته.

٨- التلقين أعم من بيان الخطأ وتصويبه.

٩- يختلف مدلول كل من المصطلحات (يخطئ – كثير الخطأ – فاحش الخطأ- أصر على الخطأ) بعضها عن بعض، فكل مصطلح له معنى خاص يختلف عن الآخر، وينبغي استصحاب حالة الراوي مع اللفظ قبل إصدار الحكم على الحديث.

** **التوصيات**:

١- العناية بنشر الأبحاث المستجدة في السنة وعلومها، وخاصةً التي لم يتطرق إليها البحث من قبل.

٢- التدقيق والبحث فيمن أطلق عليه مصطلح يخطئ أو كثير الخطأ أو أصر على الخطأ، قبل إصدار الحكم عليه، فإن لكل حالة حكماً خاصاً بها.

٣- إذا وقفنا على وصف الأئمة الحفاظ بالخطأ أو الوهم، كالإمام مالك وشعبة وغيرهم من الأئمة الحفاظ، فينبغي عدم الاكتفاء بهذا الوصف، دون بيان أن هذا الوصف لا يحط من قدرهم أو إمامتهم، لئلا يظن بأن هذا يطعن في إمامتهم وجلالتهم.

والحمد لله رب العالمين

فهرس المراجع

القرآن الكريم جل من أنزله

١- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: أد. إحسان عباس، ط: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢- الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، أبو معاذ طارق ابن عوض الله بن محمد، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٨م.

٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، ط: الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

٤- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: علي شيري، ط: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨م.

٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، ط: دار الهجرة - الرياض- السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٦- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٧- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٨- التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط: الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٩- التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
١٠- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
١١- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، ط: دار الفكر ، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.
١٢- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، ط: مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
١٣- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط: دار ابن خزيمة – الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

١٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: دار طيبة.
١٥- التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته، ط: دار طيبة.
١٦- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
١٧- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
١٨- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٨٩م.
١٩- التمييز، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط: مكتبة الكوثر، المربع – السعودية، ط٣، ١٤١٠هـ.
٢٠- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، ط: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢١- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
٢٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٢٣- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٢٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
٢٥- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد بن علي بن زين العابدين المناوي القاهري، عالم الكتب، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
٢٦- الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، ط: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
٢٧- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، ط: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م.
٢٨- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٩- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٣٠- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٣١- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م.
٣٢- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
٣٣- السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٣٤- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
٣٥- سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٦- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط: مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣٧- سؤالات السلمي للدارقطني، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.
٣٨- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، ط: مكتبة المعارف – الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣٩- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٠- شرح (التبصرة والتذكرة ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٤١- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد السَلامي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، ط: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٢- شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، محمد بن صالح العثيمين، ط: مؤسسة محمد بن صالح العثيمين، ط١، ١٤٣٧هـ.

٤٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٤٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
٤٥- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٤٦- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٧- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: دار المكتبة العلمية – بيروت – ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٤٨- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ ابنُ أَبِي الحُسَيْنِ بنِ الجَارُوْدِ، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، ط: دار الهجرة – الرياض.
٤٩- العلل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٥٠- العلل الصغير، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥١- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط: دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٥٢- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، ط: مكتبة السنة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٥٣- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٤- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط: الكتب العلمية – بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٥٥- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ط: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٥٦- الكنى والأسماء، أبو بِشْر محمد بن أحمد الدولابي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: دار ابن حزم – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٧- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٥٨- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٥٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط: دار الوعي – حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٦٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٦١- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٦٢- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، أبو موسى محمد بن عمر الأصبهاني المديني، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة، ط١.
٦٣- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط: دار الفكر.

٦٤- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط: دار الفكر – بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٦٥- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٦- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦٧- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٦٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٩- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط. مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٠- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٧١- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) ط: دار الدعوة.

٧٢- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧٣- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، ط: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٧٤- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله محمد ابن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٧٥- نزهة الألباب في الألقاب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، ط: مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٧٦- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط: مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧٧- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، ط: مؤسسة الريان - بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٧٨- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٧٩- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، ط: دار الفكر العربي.

❁❁❁